



دار المنظومة  
DAR ALMANDUMAH  
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان: أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة في البورصة المصرية

المصدر: الفكر المحاسبي

الناشر: جامعة عين شمس - كلية التجارة - قسم المحاسبة والمراجعة

المؤلف الرئيسي: مندور، محمد محمد محمد إبراهيم

المجلد/العدد: مج20, ع2

محكمة: نعم

التاريخ الميلادي: 2016

الشهر: يوليو

الصفحات: 1172 - 1119

رقم MD: 772010

نوع المحتوى: بحوث ومقالات

اللغة: Arabic

قواعد المعلومات: EcoLink

مواضيع: السياسة الإقتصادية ، الأسواق المالية، الأرباح والخسائر، الشركات المساهمة، الشركات التجارية ، مصر

رابط: <https://search.mandumah.com/Record/772010>

© 2018 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة. هذه المادة متاحة بناء على الإتياف الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

**أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على ممارسات  
إدارة الأرباح - دراسة تطبيقية على الشركات  
المقيدة في البورصة المصرية**

**د/ محمد محمد محمد إبراهيم مندور  
مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة  
كلية التجارة - جامعة الإسكندرية**



## ١- مقدمة البحث:

تهدف التقارير المالية إلى تقديم معلومات تتسم بالملاءمة والتعبير الصادق عن الأحداث الاقتصادية للوحدة، ويجب أن تتميز تلك المعلومات بارتفاع جودتها واتساقها وقابليتها للفهم والمقارنة، بما يزيد من ثقة المستثمرين في التقارير المالية ويدعم كفاءة أسواق المال. إلا أن المعايير المحاسبية تتسم بقدر كبير من المرونة، مما يتيح للمديرين فرصة التلاعب في الأرباح بشكل انتهازى؛ بما يعكس سلبيًا على جودة الأرباح واستخدامها في عملية اتخاذ القرارات (رضوان ٢٠١٣). وقد قدمت الدراسات السابقة العديد من التفسيرات حول دوافع الإدارة للتلاعب في الأرباح؛ بعض هذه الدوافع يتعلق بالتأثير على سوق رأس المال، و/أو الوفاء بالشروط التعاقدية، و/أو للتأثير على الجهات التنظيمية والإشرافية؛ مما يقلل من الضغط السياسي وتأثير التشريعات على الشركة (Healy and Wahlen, 1999)، وقد يتم التلاعب في الأرباح باستخدام المدخل المحاسبي من خلال استغلال المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وهو ما يسمى بإدارة الاستحقاقات، أو من خلال اتخاذ قرارات متعلقة بعمليات حقيقية، وهو ما يعرف بإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. وبالرغم من تحقيق إدارة الأرباح للعديد من المنافع للمديرين فإنها تضر بأصحاب المصالح. ومع تزايد الفضائح المحاسبية التي طالت العديد من الشركات الكبرى مثل: "Enron , World Com"، بالإضافة إلى الأزمة المالية العالمية؛ بدأت الاتهامات توجه لمهنة المحاسبة والمراجعة بأنها كانت أحد الأسباب الأساسية في التأثير السلبي على مصداقية المعلومات المالية المنشورة؛ وبالتالي تقويض ثقة مستخدمي القوائم المالية في مصداقية عملية المراجعة كمهنة مستقلة، حيث أصبح رأي مراقب الجسابات واستقلاله محل شك؛ نتيجة إصدار مراقبي الحسابات تقارير مراجعة تؤكد على صدق وعدالة القوائم المالية وما تتضمنه من معلومات محاسبية على خلاف الحقيقة (Sikka, 2009; Lesage et al., 2011).

ومن ناحية أخرى؛ مع خروج مكتب (أرثر أندرسون) من سوق المراجعة بعد فضيحة "Enron"؛ بدأ الاهتمام بكيفية مواجهة خطر تركيز سوق المراجعة. الناتج عن خفض شركات المراجعة الكبار إلى أربع شركات فقط (BIG4)<sup>١</sup>؛ مما يخلق الحافز لديهم لزيادة أتعاب المراجعة؛ نتيجة للاحتكار وعدم تحسين مستوى جودة المراجعة؛ نتيجة ضعف المنافسة في سوق المراجعة، بالإضافة إلى ظهور المخاطر النظامية "Systematic Risk" في سوق المراجعة؛ والمتمثلة في احتمالية انسحاب إحدى شركات المراجعة الأربع الكبار تاركة سوق المراجعة للشركات الثلاث الباقية بما قد يُعطل سوق المراجعة ككل (Lesage et al., 2011; Quick, 2012; Zerni et al., 2012; Ratzinger-Sakel et al., 2013).

<sup>١</sup> -Deloitte and Touche, Ernst and Young, KPMG and Price water house coopers

وكمحاولة لاستعادة الثقة في جودة القوائم المالية المنشورة من خلال تدعيم استقلالية المراجع الخارجي، والحد من درجة التركيز في سوق المراجعة لضمان ارتفاع مستوى جودة المراجعة؛ أصدرت المفوضية الأوروبية عام ٢٠١٠ الورقة الخضراء بعنوان (سياسة المراجعة: دروس من الأزمة)؛ والتي اقترحت عددًا من الآليات لتحسين جودة المراجعة؛ إحدى هذه الآليات هي: تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة "Joint Audit"، من خلال الاستعانة بأكثر من شركة مراجعة خارجية لمراجعة التقارير المالية (Quick, 2012). وبالرغم من أن مدخل المراجعة المشتركة موجود بالفعل في مجال الممارسة المهنية منذ عقود طويلة -على سبيل المثال؛ تطبق الدنمارك مدخل المراجعة المشتركة منذ عام (١٩٣٠) للشركات المقيدة في البورصة والشركات المملوكة للدولة (Ratzinger-Sakel et al., 2013) - فإنه بعد إصدار الورقة الخضراء؛ ظهر مدخل المراجعة المشتركة وكأنه آلية جديدة مثيرة للجدل؛ مما دفع الباحثين إلى الاتجاه نحو دراسة أثر تبني مدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد توصلت البحوث في هذا المجال إلى نتائج متضاربة؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Zerni et al., 2010; Haapamaki et al., 2012; Zerni et al., 2012; Bisogno and DeLuca, 2016) كما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود تأثير معنوي أو إلى وجود تأثير سلبي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح (Holm and Thinggaard, 2010; Lesage et al., 2011; Ratzinger-Sakel et al., 2013; Deng et al., 2014; André et al., 2015; Velte and Azibi, 2015). في حين توصلت دراسات أخرى إلى أن أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح مرتبط بمزيج مراقبي الحسابات (Marmousez, 2008; Francis et al., 2009)

وفي ظل تعارض نتائج الدراسات السابقة إلى جانب ندرة الدراسات التي تناولت مدخل المراجعة المشتركة في مصر؛ يثار التساؤل حول أثر التفعيل الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح بنوعها -من خلال الاستحقاقات الاختيارية، والعمليات الحقيقية- مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، بالإضافة إلى تحديد طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وهو ما يسعى البحث الحالي إلى دراسته والإجابة عليه نظريًا وعمليًا في بيئة الممارسة المهنية المصرية.

## ٢- مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية بصورة نظرية وتطبيقية:

- ما هو المقصود بإدارة الأرباح؟ وما هي دوافعها وأنماطها وأساليبها وأضرارها؟
- ما هو المقصود بمدخل المراجعة المشتركة؟ وما هي علاقة ذلك المفهوم بجودة المراجعة؟

- هل يؤثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؟
- هل يؤثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؟

### ٣- هدف البحث:

يهدف البحث إلى تحديد أثر التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، مقارنة بتطبيق مدخل المراجعة الخارجية الفردية، إلى جانب تحديد طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية والاستحقاق وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

### ٤- أهمية ودوافع البحث:

- ترجع أهمية ودوافع البحث إلى عدد من الاعتبارات، والتي يمكن عرضها على النحو التالي:
- يساهم البحث في الجدل القائم حول فعالية مدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وتحسين جودة الأرباح؛ من خلال الوصول إلى دليل عملي مُعتمداً على بيانات فعلية لعينة من الشركات المقيدة في البورصة المصرية عن أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؛ مما يساعد الجهات المنظمة للمهنة على التفكير في مدى إلزامية تفعيل مدخل المراجعة المشتركة؛ ليشمل كافة قطاعات الأعمال المصرية.
  - تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين تفعيل مدخل المراجعة المشتركة وأحد أساليب إدارة الأرباح - إدارة الأرباح - خلال الاستحقاقات-، بالرغم من أنه من المحتمل أن يستخدم المديرين أساليب متعددة لإدارة الأرباح في الوقت نفسه (Zang, 2012; Zhu et al., 2015)؛ وبالتالي؛ لا توجد دراسة -في حدود علم الباحث- ركزت على بحث أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على كل من أسلوب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وأسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية معاً - وبصورة خاصة في ظل البيئة المصرية-؛ مما لا يمكننا من معرفة الأثر الكامل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على أساليب إدارة الأرباح، وهو ما يساهم به البحث الحالي.
  - انطلقت الدراسات السابقة (Cohen et al., 2008; Jordan et al., 2010; Memiş and Çetenak, 2012; Rutledge et al., 2014; Enomoto et al., 2015) من مقدمة مفادها؛ أنه في ظل وجود بيئة قانونية تحمي حقوق المستثمرين -مثل قانون -

Sarbanes Oxley “SOX”؛ سوف تؤثر جودة المراجعة الخارجية بالسلب على عمليات إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية؛ نظراً لمخاطر التقاضي التي ستعرض لها شركات المراجعة في حالة الفشل في اكتشاف عمليات إدارة الأرباح؛ وهو ما يدفعنا للتساؤل حول مدى تحقق هذه النتيجة في ظل بيئة المراجعة المصرية، والتي لا توفر الحماية الكافية لحقوق أصحاب المصالح (Anis, 2014).

- وجود فجوة بحثية في الأدبيات المحاسبية تتمثل في التناول المكثف لآثار تطبيق مدخل المراجعة المشتركة في الدول المتقدمة مع ندرة الدراسات التي تناولت ذلك الأثر فني الدول النامية، وهو ما أدى إلى عدم فهمنا بشكل كافٍ لآثار ذلك التطبيق في الدول النامية، حيث أن العلاقات التي تظهر في الدول المتقدمة قد لا تظهر بنفس الشكل في الدول الأقل تقدماً (Jordan et al., 2010; Yaşar, 2013).

- تعارض نتائج الدراسات السابقة فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ يمثل دافع قوي للوقوف على طبيعة تلك العلاقة في ظل بيئة الأعمال المصرية؛ حيث هناك من يدعي أن الشركات تلجأ إلى القيام بإدارة الأرباح من خلال العمليّات الحقيقية عندما يُقيد المراجع الخارجي قدرتها على القيام بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية؛ وبالتالي؛ توجد بينهما علاقة عكسية تبادلية (Zhang, 2006; Inaam et al., 2012; Lee, 2012; Comprix and Huang, 2015)، وهناك من يرى أن القيام بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية يصاحبه إدارة للتدفقات النقدية -أحد أشكال إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية- حتى لا يكون هناك فرقاً كبيراً بين رقم صافي الربح ورقم التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية، والذي يُعد مؤشراً على عدم جودة الأرباح؛ وبالتالي؛ توجد بينهما علاقة طردية (Zhang, 2009; Shuang et al., 2010; Banimahd and Aliabadi, 2013)؛ لذا؛ سيقوم البحث الحالي بإلقاء الضوء على طبيعة تلك العلاقة في ظل بيئة الأعمال المصرية التي -في حدود علم الباحث- لم تختبر بعد؛ مما يساعد في لفت انتباه المنظمين والمستثمرين وباقي أصحاب المصالح إلى وجود أساليب أخرى لإدارة الأرباح قد تستخدمها الإدارة بخلاف الطرق المحاسبية.

## ٥- منهج البحث:

يعتمد هذا البحث على المنهج الاستقرائي في الدراسة النظرية؛ من خلال استقراء اتراسات السابقة ذات الصلة، مع استخدام المنهج الاستنباطي لاشتقاق فروض البحث. وسوف يتم اختبار هذه الفروض من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من عام (٢٠١٠-٢٠١٤) بما يمكن من الوصول إلى عدد من

النتائج والتوصيات التي تساعد على تقديم فهم أفضل لأثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على أساليب إدارة الأرباح مقارنة بتطبيق مدخل المراجعة الفردية، بالإضافة إلى بيان طبيعة العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

## ٦- حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث دراسة التلاعب في الأرباح من خلال تحويل تصنيف البنود في قائمة الدخل، كما يخرج عن نطاق البحث دراسة إدارة التدفقات النقدية التشغيلية-كمؤشر لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ من خلال التلاعب في تبويب بعض البنود داخل أقسام قائمة التدفقات النقدية لأن ذلك لا يؤثر على رقم صافي الربح (Lee, 2012). كما يقتصر البحث على دراسة إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية للتشغيلية دون الاستثمارية أو التمويلية. وتقتصر عينة الدراسة على الشركات المسجلة في البورصة المصرية خلال الفترة من (٢٠١٠) حتى (٢٠١٤). وأخيراً؛ فإن إمكانية تعميم نتائج البحث ستكون مشروطة بضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة.

## ٧- خطة البحث:

لتحقيق أهداف البحث تستكمل خطة البحث على النحو التالي:

٧-١ الإطار النظري لإدارة الأرباح.

٧-٢ مفهوم المراجعة المشتركة وعلاقته بجودة المراجعة.

٧-٣ الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث.

٧-٤ الدراسة التطبيقية.

٧-٥ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

وسيعرض الباحث ما سبق على النحو التالي:

## ٧-١ الإطار النظري لإدارة الأرباح:

### ٧-١-١ مفهوم إدارة الأرباح:

بالرغم من كثرة الدراسات التي اهتمت بموضوع إدارة الأرباح فإنه لا يوجد اتفاق عام بين الباحثين على تعريف موحد لإدارة الأرباح (Yaping, 2005)؛ حيث عرف Schipper (1989) إدارة الأرباح بأنها: "تدخل متعمد في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية؛ بهدف الحصول على بعض المكاسب الخاصة"، وقد عرفها Merchant and Rocknes (1994) بأنها: "أي تصرف تقوم به الإدارة ويؤثر على الأرباح التي تظهرها القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي إلى أضرار في الأجل



الطويل". ويرى (1999) Healy and Wahlen أن إدارة الأرباح تحدث عندما يقوم المديرون باستخدام الحكم الشخصي عند إعداد التقارير المالية وهيكله العمليات؛ بهدف تضليل بعض أصحاب المصالح بشأن الأداء الاقتصادي للشركة، أو للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية، وعرفها (2003) Clikeman بأنها: "ممارسة لاختيار التقديرات على أساس الاستحقاق، أو توقيت القرارات التشغيلية للتأثير على الأرباح قصيرة الأجل في الاتجاه المطلوب"، في حين عرفها (2012) Ahadiat and Hefzi بأنها: "عمل من أعمال التلاعب المتعمد للبيانات المالية للشركات؛ بقصد تحقيق هدف معين".

ويلاحظ من التعريفات السابقة؛ أن القرار بإدارة الأرباح يتخذ من قبل الإدارة، بشكل متعمد وليس عن طريق الخطأ، ويتم إدارة الأرباح ليس فقط من خلال الخيارات المحاسبية التي تتيحها المعايير المحاسبية، ولكن أيضًا من خلال قرارات أعمال حقيقية، كما أن التوسع في إدارة الأرباح يعتمد على مستوى الأرباح التي تستهدفها الإدارة، ويترتب على إدارة الأرباح الإضرار بأصحاب المصالح في الأجل الطويل. بناءً على ذلك؛ يمكن للباحث تعريف إدارة الأرباح بأنها: "شكل من أشكال التلاعب في الأرباح، تقوم به الإدارة بصورة متعمدة، يتم من خلال استغلال الخيارات التي تتيحها المعايير المحاسبية، و/أو من خلال اتخاذ بعض القرارات الحقيقية؛ بقصد تحقيق هدف معين؛ مما قد يضر بأصحاب المصالح".

ويجب التنويه بأن هناك فرقاً بين عملية إدارة الأرباح والغش في الأرباح "Earnings Fraud" -وإن كان كلاهما يعبر عن تلاعب في الأرباح-؛ حيث إن إدارة الأرباح تمثل تلاعب في الأرباح باستغلال عملية الاختيار للإجراءات المحاسبية والتقديرات التي تتضمنها المعايير المحاسبية و/أو من خلال اتخاذ بعض القرارات الحقيقية؛ أي إنه تلاعب في الأرباح يتم دون الخروج عن الشرعية. أما الغش؛ فهو التحريف أو الحذف المتعمد لحقائق جوهرية أو بيانات محاسبية؛ بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية (Arens et al., 2014, p.334)؛ وبالتالي؛ فهو يمثل تلاعب في الأرباح يتم من خلال الخروج عن المعايير المحاسبية بطريقة تؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة (Yaping, 2005).

#### ٧-١-٢ دوافع إدارة الأرباح:

يرى (2008) Siregar and Utama أنه يوجد دافعان لإدارة الأرباح؛ الدافع الأول: هو الدافع الانتهازي (Opportunist)؛ وذلك عندما يكون هدف الإدارة هو تحقيق منافع ذاتية لها، أما الثاني: فهو دافع كفاءة الشركة (Efficiency)؛ وذلك عن طريق إظهار دخل الشركة بما يحقق التوازن بين العائد ودرجة المخاطرة؛ وذلك بهدف ضمان بقاء واستمرار الشركة في سوق المنافسة. وفيما يتعلق بطبيعة وأهداف تلك الدوافع؛ فقد أشار (1999) Healy and Wahlen

إلى أنه يمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة دوافع رئيسية قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي أو دافع الكفاءة أو على الدافعين معاً على النحو التالي:

- دوافع السوق: أدى الاستخدام الواسع للمعلومات المحاسبية من قبل المستثمرين والمحللين الماليين عند تقييم الأسهم؛ إلى خلق الحافز لدى الإدارة للتلاعب في الأرباح كمحاولة منها للتأثير على سعر السهم في الأجل القصير، وذلك بتخفيض الأرباح في حالة رغبة المديرين في الاستحواذ على الشركة، من خلال شراء أسهم الشركة بقيمة منخفضة، أو زيادة الأرباح قبل طرح أسهم جديدة للاكتتاب العام (DuChame et al., 2004; Miloud, 2014)، أو لمقابلة تنبؤات المحللين الماليين والمستثمرين الخاصة بالأرباح والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛ لما لذلك من أثر إيجابي على أسعار الأسهم وقيمة الشركة السوقية (Dechow et al., 2000; Graham et al., 2005; Jordan et al., 2010; Burnett et al., 2012) أو لتجنب التقلبات الحادة في الأرباح المفصح عنها؛ لأن سوق الأوراق المالية يهتم بمدى استقرار الأرباح ويتخذ رد فعل سلبي تجاه التقلبات في الأرباح (Markarian et al., 2008).

- دوافع تعاقدية: تستخدم المعلومات المحاسبية للمساعدة في تنظيم ورقابة العلاقات التعاقدية بين أصحاب المصالح في الشركة. ووفقاً لنظرية المحاسبة الإيجابية؛ استخدام الشركات خطط المكافآت المعتمدة على مقدار الأرباح؛ قد يدفع المديرين لإدارة الأرباح لتعظيم القيمة الحالية لمكافآتهم، كما أن المديرين الذين لا تحقق شركاتهم توقعات المحللين والمستثمرين أكثر احتمالاً بأن يتم تسريحهم؛ لذا؛ يلجأ المديرون إلى إدارة الأرباح بدافع تحقيق الأمان الوظيفي (Jong and Mertens, 2014). ومن جهة أخرى؛ من المتوقع أن يختار المديرون السياسات المحاسبية التي تزيد الأرباح؛ بهدف تخفيض احتمالات مخالفة الشروط التعاقدية للديون والتي عادة ما تعتمد على الأرقام المحاسبية (Watts and Zimmerman, 1990; Beneish, 2001)، إلى جانب الحصول على شروط أفضل للتبادل مع أصحاب المصالح من عملاء، وموردين، ومقرضين؛ لأن الأرباح المرتفعة تعزز سمعة الشركة في الوفاء بالتزاماتها تجاه أصحاب المصالح (Jong and Mertens, 2014).

- دوافع تنظيمية: تظهر الحوافز التنظيمية لإدارة الأرباح عندما يوجد اعتقاد لدى إدارة الشركة بأن للأرباح المفصح عنها تأثير على عمل الجهات التنظيمية والإشرافية، وبالتالي؛ فإنه من خلال إدارة الأرباح يمكن للإدارة تخفيض التكاليف السياسية الناتجة عن تدخل الجهات الحكومية في شؤون الشركة، ووفقاً للنظرية المحاسبية الإيجابية عندما تتعرض الشركة لتكاليف سياسية مرتفعة؛ من المحتمل أن يقوم المديرون

بتخفيض قيمة الأرباح المفصح عنها؛ لأن الشركات الكبيرة يمكن أن تجذب أو تلفت انتباه وسائل الإعلام أو السياسيين؛ وذلك عندما تفصح عن أرباح ضخمة؛ نتيجة زيادة الأسعار على المستهلكين، والتي قد ينظر إليها كمؤشر للاحتكار؛ مما قد يؤدي إلى خضوع الشركة للفحص لمواجهة الاحتكار من قبل الجهات الرقابية الحكومية (Watts and Zimmerman, 1990)

### ٧-١-٣ أنماط إدارة الأرباح:

حدد (Scott, 2003, p.383) أربعة أنماط لإدارة الأرباح؛ وهي: (الاعتراف بخسائر، تندية الدخل، تعظيم الدخل، تمهيد الدخل)؛ وذلك على النحو التالي:

أ. الاعتراف بخسائر **Taking a bath**: ويحدث ذلك - عادةً - خلال فترات الضغوط التنظيمية أو إعادة الهيكلة؛ مثل تغيير الإدارة. فعندما يكون على الشركة التقرير عن خسائر قد تقوم الإدارة بالمبالغة والتقرير عن خسارة كبيرة. ومن خلال تلك العملية تستطيع الشركة زيادة احتمالات تحقيق أرباح في المستقبل بتحميل خسائر الفترة الحالية جزءاً من أعباء الفترات المستقبلية، كذلك قد تعتمد الإدارة الجديدة تحميل الفترة السابقة على تعيينها بخسائر مبالغ فيها، بهدف زيادة فرص تحقيق أرباح في المستقبل؛ مما يشير إلى جودة أداء هذه الإدارة، كما قد تعتمد الإدارة - في حالة تحقيق أرباح أقل مما تتطلبه خطة الحوافز - إلى التقرير عن خسائر؛ بهدف زيادة فرص تحقيق أرباح في المستقبل.

ب. تندية الدخل **Income Minimization**: تقوم الشركة - غالباً - بتخفيض الدخل لتجنب التكلفة السياسية وضرائب الدخل أثناء فترات زيادة الأرباح. وتتشابه الطرق المحاسبية المستخدمة لتحقيق كل من الاعتراف بالخسائر وتندية الأرباح؛ حيث يمكن استخدام تلك الطرق التي يترتب عليها تخفيض قيم الأصول، معالجة نفقات البحوث والتطوير كمصروفات بدلاً من رسمتها واستخدام طريقة الجهود للناجحة في المحاسبة في شركات البحث والتنقيب عن الموارد الطبيعية.

ت. تعظيم الدخل **Income Maximization**: إذ يتم إدارة الأرباح؛ بهدف زيادة أرباح الفترة الحالية؛ وذلك للعديد من الأسباب؛ منها: زيادة حوافز المديرين، أو تجنب مخالفة شروط تعاققات الدين، أو التأثير الإيجابي على أسعار الأسهم.

ث. تمهيد الدخل **Income Smoothing**: إذ تستهدف الإدارة التلاعب في الأرباح بما يؤدي إلى عدم وجود تقلبات جوهرية في الأرباح التي يتم الإفصاح عنها سنوياً؛ بما يقدم مؤشراً لأصحاب المصالح باستقرار أرباح الشركة وقدرتها على الاستمرار.

## ٧-١-٤ طرق إدارة الأرباح:

هناك العديد من الطرق التي يمكن للإدارة استخدامها لإدارة الأرباح، وباستقراء ما تناولته الدراسات السابقة في هذا المجال، يمكن تقسيم هذه الطرق إلى مجموعتين؛ وهما:

## ٧-١-٤-١ طرق إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية Real Earning Management:

يمكن للإدارة التأثير على الأرباح من خلال اتخاذ قرارات حقيقية خاصة بأنشطة معينة للتحكم في توقيت حدوث الإيرادات والمصروفات، بعض هذه القرارات يتعلق بأنشطة تشغيلية حقيقية تتمثل في (Roychowdhury, 2006; Chi et al., 2011; Zang, 2012; Okolie et al., 2014):

أ. إدارة المبيعات: يمكن للإدارة أن تؤثر في الأرباح من خلال زيادة المبيعات بشكل مؤقت بنقل مبيعات الفترات التالية للفترة الحالية - تعجيل الإيرادات- من خلال تقديم خصومات سعرية على المبيعات، و/أو تخفيض معدل الفائدة على المبيعات الآجلة، و/أو زيادة فترة الائتمان الممنوح للعملاء على المبيعات الآجلة.

ب. إدارة المصروفات الاختيارية: يمكن للإدارة أن تؤثر في الأرباح من خلال التحكم في المصروفات الاختيارية؛ مثل: مصروفات البحوث والتطوير، الدعاية والإعلان، والمصروفات الإدارية والعمومية.

ت. إدارة تكاليف الإنتاج: يمكن للإدارة أن تؤثر في الأرباح من خلال زيادة حجم الإنتاج عن الحجم المطلوب لتلبية الطلب المتوقع على المنتجات؛ بهدف تخفيض نصيب الوحدة المنتجة من التكاليف الثابتة؛ وبالتالي؛ تنخفض تكلفة الوحدة. بالإضافة لذلك؛ يؤدي زيادة حجم الإنتاج إلى زيادة مخزون آخر الفترة؛ وهو ما يؤدي إلى انخفاض تكلفة البضاعة المباعة؛ ومن ثم؛ زيادة الأرباح للوصول إلى رقم الربح المستهدف. والعكس صحيح في حالة رغبة الإدارة في تخفيض الأرباح.

فضلاً عن ذلك، يمكن للإدارة التأثير في عائد السهم لمقابلة توقعات المحللين الماليين من خلال اتخاذ قرار بإعادة شراء الأسهم -قرار تمويلي حقيقي-؛ حيث عادة ما تستخدم توقعات المحللين الماليين عن عائد السهم كمقياس أداء مستهدف في سوق الأوراق المالية؛ وبالتالي؛ فالشركات التي تحقق باستمرار توقعات المحللين الماليين أو تفوق هذه التوقعات؛ تتمتع بمصدافية عالية؛ لأن ذلك يُعد مؤشراً جيداً على النمو المستقبلي للشركة، وعندما لا تتحقق توقعات المحللين الماليين تعاني الشركة من خسائر في سعر السهم؛ بما ينعكس بالسلب على حوافز المديرين وسمعة الشركة؛ مما يدفع الإدارة إلى إعادة شراء جزء من الأسهم لتخفيض عدد الأسهم المتداولة؛ وبالتالي؛ زيادة ربحية السهم (Burnett et al., 2012; Jong and Mertens, 2014)، أو تأجيل توقيت إصدار خيارات الأسهم للعاملين للتأثير على عدد الأسهم المتداولة؛ وبالتالي؛ التأثير على ربحية السهم

(Okolie et al., 2014). كما يمكن للإدارة التأثير على الأرباح من خلال اتخاذ قرارات استثمارية حقيقية بهدف تعجيل أو تأجيل الاعتراف بمكاسب أو خسائر رأسمالية ناتجة عن التصرف في الأصول طويلة الأجل (Kamel and Elbanna, 2009; Baatour et al., 2015)

#### ٧-٤-٢ الطرق المحاسبية لإدارة الأرباح:

يمكن للإدارة التأثير على الأرباح المعلنة من خلال استغلال المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في اختيار أو تغيير السياسات والتقديرات المحاسبية، بالإضافة إلى إدارة الإفصاح المحاسبي، وتنقسم الوسائل المستخدمة لإدارة الأرباح في ظل المدخل المحاسبي إلى ثلاثة أنواع؛ وهي: (Jones, 1991; Dechow et al., 1995; Haw et al., 2001; Shuang et al., 2010):

أ. استخدام الاستحقاقات: يتطلب تطبيق نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق من المديرين

القيام بتقدير العديد من البنود في القوائم المالية، والتي يكون لها تأثير جوهري على الأرباح؛ مثل: تقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة وقيمتها التخريدية في نهاية عمرها الإنتاجي، تقدير الديون المشكوك فيها والمخصصات المختلفة، ويمكن لإدارة الشركة أن تدير الأرباح؛ إما بعمل تغييرات على التقديرات السابق إعدادها في السنوات السابقة بالزيادة أو النقص؛ وإما بإجراء تقديرات متحيزة؛ بما يؤثر على رقم الأرباح المعلن.

ب. تغيير الطرق والسياسات المحاسبية: يمكن للإدارة استغلال حريتها في اختيار وتغيير السياسات المحاسبية التي توفرها المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، مثل: اختيار طريقة احتساب إهلاك الأصول الثابتة، اختيار طريقة تسعير المخزون، في إحداث تأثيرات متعمدة على الأرباح؛ للوصول لرقم صافي الربح المستهدف.

ت. إدارة الإفصاح المحاسبي: يمكن للإدارة من خلال إعادة تبويب البيانات الواردة في القوائم المالية وعرضها بطريقة معينة التأثير على الأداء الحقيقي للشركة. فعلى سبيل المثال؛ يمكن نقل أحد بنود المصروفات التشغيلية إلى بند المصروفات الاستثنائية بهدف إظهار الأرباح التشغيلية بأعلى من قيمتها الحقيقية (McVay, 2006).

وبالرغم من أن الشركات يمكنها أن تستخدم إدارة الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية أو إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية لتحقيق أهداف ربحية محددة؛ فإن هناك اختلافات عديدة بين الطريقتين قد تدفع المديرين إلى تفضيل طريقة عن أخرى بالاستناد إلى الظروف المحيطة؛ حيث:

(Graham et al., 2005; Burnett et al., 2012; Zang, 2012; Zhu et al., 2015)

- قد تقوم الإدارة بالمبادلة بين التلاعب في الأنشطة الحقيقية بدلاً من إدارة الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية وفقاً للتكاليف النسبية لكل بديل، فعندما تكون التكلفة النسبية لطريقة معينة مرتفعة؛ تلجأ الإدارة إلى التلاعب في الأرباح بالطريقة الأخرى، ولأن الشركات تواجه تكاليف وقيود مختلفة لطرق إدارة الأرباح؛ تظهر الشركات قدرات متفاوتة لاستخدام

الطريقتين. وعلى سبيل المثال؛ إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية أقل عرضة للتدقيق من قبل المراجع الخارجي؛ حيث تقتصر مسؤولية المراجع الخارجي على توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأنها تعبر بصدق عن أنشطة الشركة الحقيقية، وغير مطلوب منه تقييم دوافع الإدارة لاتخاذ قرارات متعلقة بأنشطة تشغيلية أو استثمارية أو تمويلية حقيقية؛ وبالتالي؛ قد يميل المديرون نحو تفضيل طريقة إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية عن إدارة الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية في حالة قيام أحد مكاتب المراجعة الكبار بمراجعة القوائم المالية للشركة.

- لكل من إدارة الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية آثار سلبية على أداء الشركة، ولكن تأثيرهما يختلف بالاستناد إلى طول الفترة الزمنية المنقضية قبل ظهور تلك الآثار؛ حيث يصاحب إدارة الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية انخفاض في الأداء التشغيلي في الأجل القصير، في حين تؤثر إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية على التدفقات النقدية للشركة، ومن المرجح أن تؤدي إلى المزيد من الآثار السلبية على أداء الشركة في الأجل الطويل؛ نتيجة خفض الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير وزيادة المخزون بشكل غير ضروري؛ مما يجعل إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية أكثر جاذبية للمديرين الذين لديهم الدافع لتحقيق هدف الربحية في الأجل القصير.

- إدارة الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية مفيدة - إلى حد بعيد - للعلاقات المحاسبية في القوائم المالية، ويمكن أن تلغى في الفترات المستقبلية، وبالتالي الشركات التي قامت في الماضي بإدارة أرباح باستخدام الطرق المحاسبية؛ ربما تتحول إلى أنشطة تلاعب حقيقية في حالة استمرار دوافع إدارة الأرباح.

- يتم التلاعب في الأنشطة الحقيقية خلال السنة المالية، وتتحقق نتيجته في نهاية السنة المالية بعد ذلك يكون لدى المديرين الفرصة للتلاعب في الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية؛ وبالتالي؛ هناك علاقة تبادلية مباشرة بين الطريقتين؛ حيث إنه لو اتضح أن التلاعب في الأنشطة الحقيقية كان أكبر (أصغر) عما هو متوقع؛ سيقوم المديرون بتخفيض (زيادة) مقدار التلاعب في الأرباح باستخدام الطرق المحاسبية.

ويجب التنويه إلى أن استخدام المدخل المحاسبي لإدارة الأرباح يؤثر في رقم الأرباح المعلن عنها، بينما تؤثر إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية على كل من التدفقات النقدية والأرباح

المعلن عنها (Roychowdhury, 2006; Burnett et al., 2012; Zang, 2012).

## ٧-١-٥ أضرار إدارة الأرباح:

بالرغم من تحقيق إدارة الأرباح بعض المنافع للشركة في الأجل القصير؛ فإنه يترتب عليها الإضرار بالشركة في الأجل الطويل؛ حيث إنه من المتوقع أن تؤدي ممارسات إدارة الأرباح إلى (Clikeman, 2003):

**تخفيض قيمة الشركة:** حيث إن هناك العديد من القرارات الاقتصادية التي تتخذها الإدارة بهدف التأثير على الأرباح في الأجل القصير؛ يمكن أن تؤثر بالسلب على الكفاءة الاقتصادية للشركة في الأجل الطويل؛ ومن أمثلة ذلك: قرار تعجيل الإيرادات في الفترة الحالية من خلال منح العملاء خصومات على السعر أو البيع بشروط ائتمانية ميسرة للعملاء؛ بهدف زيادة المبيعات في نهاية السنة، والذي يؤثر بالسلب على ربحية الشركة في المستقبل، كذلك فإن تخفيض المصروفات الاختيارية؛ مثل: مصروفات البحث والتطوير والصيانة وتدريب العاملين؛ قد يؤدي إلى زيادة فترات تعطل الآلات وخسارة الشركة لحصتها السوقية وتخفيض الإنتاجية.

**الإضرار بالمعايير الأخلاقية:** حتى وإن كانت إدارة الأرباح تتم دون الإخلال الواضح بالمعايير المحاسبية؛ فإنها تمثل ممارسات غير مقبولة من الناحية الأخلاقية؛ تتم بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية؛ يتبع ذلك بعث رسالة إلى العاملين بالشركة مفادها أن إخفاء أو تضليل الحقيقة يعتبر ممارسة مقبولة بما قد يترتب عليه تدمير الالتزام الأخلاقي لدى العاملين بالشركة.

**إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:** لا تتم ممارسات إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا فقط، بل على مستوى الإدارة الدنيا أيضاً؛ حيث يقوم مديرو الإدارة الدنيا بالتلاعب في البيانات المالية بهدف الحصول على مكافآت أو ترقيات أو تجنب انتقادات الإدارة العليا لهم؛ نتيجة الأداء السيئ. ومن أهم مخاطر تلاعب الإدارة الدنيا في الأرقام المحاسبية؛ هو إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا؛ بما يؤدي إلى تأخر اتخاذ الإجراءات التصحيحية للمشاكل؛ ومن ثم؛ تفاقم آثارها في المستقبل.

**العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية:** حيث فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات مالية صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها، بالإضافة إلى إلزام هذه الشركات بإعادة احتساب أرباحها والإعلان عنها؛ وهو ما قد يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للشركة؛ نتيجة فقد المستثمرين الثقة في البيانات المالية المنشورة؛ حيث وجد أن الشركات التي قامت بإعادة أعداد لقوائمها المالية قد فقدت نسبة (١٠%) من قيمتها السوقية خلال الثلاثة أيام التالية لإصدار القوائم المالية المعدلة.

يخلص الباحث مما سبق إلى إنه بالرغم من تحقيق ممارسات إدارة الأرباح لمصلحة المديرين في الأجل القصير؛ فإنها قد تضر بمصلحة الشركة في الأجل الطويل؛ لذا؛ ظهرت العديد من الآليات التي يمكن أن تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛ ومن ثم؛ تحسين جودة القوائم

المالية، إحدى هذه الآليات هي تطبيق مدخل المراجعة المشتركة، ويتناول الباحث في الجزء التالي المقصود بالمراجعة المشتركة وأثرها المحتمل على جودة المراجعة.

## ٧-٢ مفهوم المراجعة المشتركة وعلاقته بجودة المراجعة:

يشير مفهوم المراجعة المشتركة إلى قيام شركتين أو أكثر من شركات المراجعة المنفصلة والمستقلة بعملية مراجعة القوائم المالية لعميل واحد؛ حيث يتم تخطيط عملية المراجعة بشكل مشترك وتقسيم إجراءات وأعمال المراجعة بينهما أو بينهما بما يضمن عدم تكرار مهام المراجعة، مع إصدار تقرير مراجعة واحد يتم توقيعه من قبل جميع مراقبي الحسابات مع تحملهم معاً - بشكل تضامني - المسؤولية عن الرأي الصادر في هذا التقرير (Zerni et al., 2012)، وتختلف المراجعة المشتركة عن المراجعة الثنائية "Dual audit"؛ حيث إنه في ظل المراجعة الثنائية يتم التعاقد مع شركتين أو أكثر من شركات المراجعة المنفصلة والمستقلة للقيام بعملية مراجعة القوائم المالية لعميل واحد، وتقوم كل شركة من شركات المراجعة بتخطيط عملية المراجعة، والقيام بإجراءات وأعمال المراجعة، وإصدار تقرير مراجعة بشكل منفصل، ويكون كل مراقب حسابات مسؤولاً فقط عن رأيه الصادر (Ratzinger-Sakel et al., 2013).

وتعرف جودة عملية المراجعة بأنها: احتمال قيام المراجع باكتشاف التحريفات الجوهرية الموجودة في القوائم المالية وللخلل الموجود في النظام المحاسبي لدى منشأة العميل، والتقرير عن ذلك (DeAngelo, 1981)، ويتوقف قيام المراجع الخارجي باكتشاف التحريفات الجوهرية الموجودة في القوائم المالية على كفاءته، بينما يتوقف قيام المراجع الخارجي بالتقرير عن التحريفات الجوهرية الموجودة في القوائم المالية على استقلاله، ويتوقع أن يترتب على تطبيق مدخل المراجعة المشتركة التأثير إيجاباً على كلٍ من كفاءة واستقلال المراجع الخارجي؛ وبالتالي؛ التأثير إيجاباً على جودة المراجعة الخارجية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؛ للأسباب التالية: (Zerni et al., 2010; Zerni et al., 2012; Deng et al., 2014; Lobo et al., 2014; Ittonen and Trønnes, 2015; Velte and Azibi, 2015)

- - يتوقع أن تزداد استقلالية المراجع الخارجي في ظل تطبيق مدخل المراجعة المشتركة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؛ حيث إن قدرة الإدارة في التأثير على مراقبين للحسابات معاً أقل من قدرتها في التأثير على مراقب حسابات واحد، فمن المتوقع أن يقاوم مراقبي الحسابات قيام العميل باختيار معالجات محاسبية غير سليمة، والتهديد بإلغاء التعاقد، والضغط لإبداء رأي معين مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؛ لأنه في ظل مدخل المراجعة المشتركة تتوزع أتعاب المراجع ورسوم الاستشارات بين شركتين للمراجعة - أي إن هناك أتعاباً قليلة معرضة للخطر في حالة فقد العميل -؛ نتيجة لذلك ربما يكون لشركتي المراجعة موقف قوي ضد ضغوط الإدارة؛ مما يجعلهم يقومون بعملية المراجعة بشكل أكثر استقلالاً.



يساعد مدخل المراجعة المشتركة على توفير إشراف تبادلي مزدوج بين مراقبي الحسابات؛ حيث يجب علي كل مراقب حسابات أن يتحقق من مدى ملاءمة إجراءات المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات الآخر، والتأكد من مدى ملاءمة وكفاية أدلة المراجعة التي حصل عليها مراقب الحسابات الآخر؛ بما يساعد على تكوين رأي حول القوائم المالية مبني على أساس تقييم الاستنتاجات التي تم التوصل إليها بالاستناد إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ويساعد الإشراف التبادلي على تحسين جودة المراجعة من خلال تخفيض احتمال وجود تواطؤ بين أحد مراقبي الحسابات والإدارة.

من المتوقع أن تكون القرارات الخاصة بإجراءات المراجعة وأحكام مراقبي الحسابات ذات جودة أعلى في ظل مدخل المراجعة المشتركة، مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؛ حيث عادةً ما يهتم مراقب الحسابات بالمشاورة غير الرسمية مع الزملاء في شبكة أعماله لتحسين نوعية الحكم وللتأكد من أن قراراته مبررة؛ لذا؛ فمن المحتمل أن يستفيد مراقبو الحسابات في ظل مدخل المراجعة المشتركة من فرصة الاتصال والتشاور مع بعضهم بعضاً، خاصة مع توافر الخبرة والمعرفة الكافية عن العميل، والاشتراف في تحمل مسئولية وعواقب إصدار أحكام منخفضة الجودة؛ مما يزيد من جودة المراجعة، ومن المتوقع أن تزداد جودة المراجعة كلما كان هناك تكامل وتبادل بين خبرات مراقبي الحسابات.

يؤدي قيام أكثر من مراقب حسابات بمراجعة القوائم المالية إلى تجنب الأثر السلبي المحتمل من تغيير مراقب الحسابات؛ والمتمثل في فقد خبرة ومعرفة مراقب الحسابات بطبيعة أعمال الشركة والصناعة التي تنتمي إليها؛ مما يؤثر بالسلب على كفاءة وفاعلية عملية المراجعة؛ حيث إنه في حالة تغيير أحد مراقبي الحسابات يظل مراقب الحسابات الآخر؛ مما يؤدي إلى الحفاظ على المعرفة الخاصة بالعميل بما يدعم جودة المراجعة. يمكن أن يسهم مدخل المراجعة المشتركة في الحد من تركيز سوق المراجعة في شركات المراجعة الأربع الكبار؛ مما يزيد من المنافسة بين شركات المراجعة، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي في تحسين مستوى الأداء المهني وزيادة جودة المراجعة.

في ظل مدخل المراجعة المشتركة؛ تكون العقوبات المتوقعة في حالة إصدار مراقبي الحسابات رأياً في تقرير المراجعة مخالفاً للواقع تتجاوز المنافع المتوقعة أن يحصل عليها كل مراقب حسابات بصورة منفردة، حيث يتقاسم مراقبو الحسابات المنافع أو الأتعاب بينهما، بينما العقوبات سيتحملها كل منهما، أما في حالة مدخل المراجعة الفردية يحصل مراقب الحسابات على كامل الأتعاب بمفرده، ويتحمل مقدار العقوبات نفسها في

حالة إصدار تقرير مراجعة مخالف للواقع؛ مما يزيد من احتمال التقرير الصادق عن نتيجة المراجعة في ظل مدخل المراجعة المشتركة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية. في حالة فشل المراجعة يمكن لأصحاب المصالح مقاضاة مراقبي الحسابات لتعويضهم عما لحق بهم من خسائر ناتجة عن وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية لم يتناولها تقرير المراجعة، وكلما كانت شركات المراجعة كبيرة؛ زادت قيمة التأمين الذي يستخدم لتعويض الخسائر، ويكون قيمة التأمين في ظل مدخل المراجعة المشتركة أعلى منه في ظل مدخل المراجعة الفردية؛ مما يوفر ضماناً ضمناً لأصحاب المصالح.

من ناحية أخرى؛ يرى البعض (Marmousez, 2008; Holm and Thinggaard, 2010; Zerni et al., 2010; Zerni et al., 2012; Lobo et al., 2014; Deng et al., 2014; Muraz and Ziesenib, 2014; Ittonen and Trønnes, 2015) أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة قد يؤثر سلباً على جودة المراجعة؛ نتيجة لما يلي:

- قد تعاني المراجعة المشتركة من مشكلة الركوبة المجانية أو الاتكالية "Free Rider" والتي قد تحدث في حالة محاولة أحد مراقبي الحسابات الاعتماد على جهد مراقب الحسابات الآخر أثناء عملية المراجعة؛ حيث يفترض كل مراقب حسابات من القائمين بالمراجعة المشتركة أن مراقب الحسابات الآخر قد صمم اختباره الأساسية لاكتشاف الخطأ الجوهري المحتمل في القوائم المالية، ويقوم هو بتخفيض مستوى اختباراته الأساسية، بما يؤدي في النهاية إلى تخفيض مستوى الاختبارات الأساسية من كل من مراقبي الحسابات، الأمر الذي قد يؤثر بالسلب على دقة أدلة المراجعة؛ وبالتالي؛ تكون جودة المراجعة عند حدتها الأدنى.

- طبيعة المنافسة بين شركات المراجعة وسعيها نحو الاستحواذ على حصة سوقية أعلى؛ قد يدفعها إلى حماية أسرارها وطريقة أدائها للعمل؛ الأمر الذي يصعب معه التعاون بين مراقبي الحسابات بشكل وثيق عند القيام بعملية مراجعة مشتركة بما قد يضر بجودة المراجعة؛ نتيجة عدم وجود تبادل كاف للمعلومات، علاوة على ذلك تحتوي المعايير المحاسبية على قدر كبير من البدائل المحاسبية بما قد يجعل من التعاون بين مراقبي الحسابات أمراً صعباً؛ ويؤدي إلى وجود تعارض بينهما، وذلك في حالة تفضيل أحد مراقبي الحسابات لبدائل محاسبية معين مختلف عما يفضله مراقب الحسابات الآخر؛ مما قد يؤدي إلى عدم إمكانية التوصل إلى رأي موحد بين مراقبي الحسابات.

- قد يضر مدخل المراجعة المشتركة باستقلال مراقبي الحسابات؛ لأنه يعطي فرصة لشراء الرأي "Opinion Shopping" نتيجة المنافسة بين مراقبي الحسابات والتي قد تخلق الحافز لديهما لإرضاء العميل بما يضر بجودة المراجعة.

قد يتحول تفعيل مدخل المراجعة المشتركة إلى عملية شكلية، ففي حالة اشتراك نفس تئاني مراقبي الحسابات في مراجعة نفس العملاء قد يحدث بينهما انفاق غير رسمي بأن يقوم كل واحد منهما بمراجعة القوائم المالية لعدد معين من العملاء بمفرده، ويقوم مراقب الحسابات الآخر بالتوقيع معه على تقرير المراجعة دون القيام بتقاسم إجراءات المراجعة أو الاشراف التبادلي؛ وبالتالي؛ تتحول المراجعة المشتركة في الواقع العملي إلى مراجعة فردية بما قد يؤثر بالسلب على مستوى دقة الأدلة المراجعة وبالتالي على جودة المراجعة (Piot, 2007).

يخلص الباحث مما سبق إلى وجود تضارب في الآراء حول أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة. حيث يرى مؤيدو تطبيق مدخل المراجعة المشتركة أن لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة أثرًا إيجابيًا على جودة المراجعة؛ ناتج عن زيادة استقلالية مراقبي الحسابات، وتوفير آلية للإشراف التبادلي المزدوج بين مراقبي الحسابات، وزيادة فرص الاتصال والتشاور بين مراقبي الحسابات، وعدم فقد خبرة ومعرفة مراقب الحسابات بطبيعة أعمال العميل والصناعة التي ينتمي إليها في حالة تغير أحد مراقبي الحسابات، والحد من تركيز سوق المراجعة، بالإضافة إلى أن تكلفة إصدار مراقبي الحسابات رأيًا في تقرير المراجعة مخالفًا للواقع تتجاوز المنافع المتوقع أن يحصل عليها كل مراقب حسابات بصورة منفردة. ومن ناحية أخرى؛ قد يؤثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بالسلب على جودة المراجعة؛ نتيجة اعتماد أو اتكال أحد مراقبي الحسابات على جهد مراقب الحسابات الآخر، بالإضافة إلى عدم وجود تعاون كافٍ بين مراقبي الحسابات نظرًا لظروف المتافسة في سوق المراجعة، واحتمال ظهور مشكلة شراء الرأي، وأخيرًا احتمال جعل المراجعة المشتركة عملية شكلية وتحويلها في الواقع إلى مراجعة فردية.

### ٧-٣ الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:

يتناول الباحث في هذه الفرعية الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث مقسمة إلى نوعين من الدراسات؛ على النحو التالي:

- دراسات تناولت العلاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح.
- دراسات تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

وذلك تمهيدًا لاشتقاق فروض البحث.

### ٧-٣-١ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح:

تناولت العديد من الدراسات (Marmousez, 2008; Francis et al., 2009; Holm and Thinggaand, 2010; Zerni et al., 2010; Lesage et al., 2011; Haapamaki et al., 2012; Zerni et al., 2012; Ratzinger-Sakel et al., 2013; Deng et al., 2014; André et al., 2015; Velte and Azibi, 2015; Bisogno and DeLuca, 2016) أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح. وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متضاربة؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود أثر إيجابي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما توصلت دراسات أخرى إلى عدم وجود تأثير معنوي أو إلى وجود تأثير سلبي لذلك المدخل على الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛ في حين توصلت دراسات أخرى إلى أن أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح مرتبط بمزيج مراقبي الحسابات.

ومن الدراسات التي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة (Haapamaki et al., 2012)، والتي هدفت إلى بحث أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة الاختيارية على كل من جودة المراجعة وتكلفة المراجعة، وذلك لعينة من الشركات السويدية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تطبق المراجعة المشتركة الاختيارية لديها درجة مرتفعة من التحفظ ودرجة منخفضة من زيادة الدخل نتيجة الاستحقاقات الاختيارية، مقارنة بالشركات التي تخضع للمراجعة الفردية من قبل شركة مراجعة من الأربعة الكبار، مع عدم وجود اختلاف معنوي بين البدائل المختلفة لثنائي المراجعة -كون الاثنتين من الأربعة الكبار أو واحد من الأربعة الكبار والآخر من غير الكبار- على جودة المراجعة، إلا إن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يصاحبه زيادة في تكلفة المراجعة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية؛ لذا؛ خلصت الدراسة إلى أن ما تتحمله الشركات التي تخضع للمراجعة المشتركة من تكلفة مرتفعة للمراجعة يبرره ارتفاع جودة المراجعة في شكل ارتفاع درجة التحفظ وانخفاض زيادة الدخل الناتج عن الاستحقاقات الاختيارية.

وقد أشارت دراسة (Zerni et al., 2010) إلى أن الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة -بصرف النظر عن طبيعة ثنائي المراجعة- لديها جودة مراجعة مدركة من قبل أصحاب المصالح أكبر من الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الفردية؛ حيث ينظر أصحاب المصالح إلى المراجعة المشتركة على أنها آلية للرقابة تعمل على منع الإضرار بحقوق أصحاب المصالح. وقد هدفت دراسة (Zerni et al., 2012) إلى اختبار أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على جودة المراجعة وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات العامة والخاصة في السويد، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة

لديها درجة عالية من التحفظ، ودرجة منخفضة من الاستحقاقات الاختيارية، ومعدل ائتماني جيد، ودرجة خطر منخفضة للإعسار المالي خلال السنة القادمة، مقارنة بباقي الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الفردية من خلال شركة مراجعة من الأربعة الكبار، ومن ثم ترتبط المراجعة المشتركة الاختيارية إيجاباً بجودة المراجعة.

كما توصلت دراسة (Bisogno and DeLuca 2016) إلى أن التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة يؤثر إيجابياً على جودة الأرباح وإمكانية الاعتماد على القوائم المالية من خلال تأثيره السلبي على ممارسات إدارة الأرباح وذلك لعينة من الشركات الإيطالية غير المسجلة في بورصة الأوراق المالية.

أما فيما يتعلق بالدراسات التي توصلت إلى عدم وجود تأثير معنوي أو وجود تأثير سلبي لتطبيق مدخل المراجعة المشتركة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح؛ نجد دراسة (Holm and Thinggaard 2010) والتي هدفت إلى بحث أثر إلغاء إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة في (الدنمارك) سنة (٢٠٠٥) على كلٍ من؛ أتعاب المراجع وقدرة المراجعة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح مفاة بالاستحقاقات الاختيارية، وذلك لعينة مكونة من (١١٧) شركة غير مالية مسجلة في بورصة (كوبنهاجن) خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٧) لتتضمن سنة إلغاء إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة (٢٠٠٥)، وسنتين قبل إلغاء إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة، وسنتين بعد إلغاء إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة. وقد توصلت الدراسة إلى إنه مع إلغاء إلزامية تطبيق المراجعة المشتركة وتحول الشركات إلى المراجعة الفردية؛ انخفضت أتعاب المراجع بنسبة (٢٥%) تقريباً؛ نتيجة للمنافسة بين ثنائي شركات المراجعة للاستمرار في مراجعة الشركة والحفاظ على العملاء، كما لم تجد الدراسة فرق في قدرة المراجعة الخارجية على الحد من إدارة الأرباح بين مدخل المراجعة المشتركة ومدخل المراجعة الفردية؛ لذا؛ تم رفض الفرض القائل بأن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يرتبط بانخفاض إدارة الأرباح أو زيادة جودة المراجعة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية. وقد خلصت الدراسة إلى أن تخفيض أتعاب المراجعة نتيجة التحول من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية لم يكن على حساب جودة المراجعة مفاة بالاستحقاقات الاختيارية، والتي تعد مؤشراً حيوياً لإدارة الأرباح وكانت النتائج غير معنوية.

وقد هدفت دراسة (Lesage et al. 2011) إلى بحث أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على جودة المراجعة مفاة بالاستحقاقات الاختيارية، وذلك لعينة من الشركات غير المالية المسجلة في بورصة (الدنمارك) خلال الفترة من (٢٠٠٥-٢٠٠٩) بإجمالي عدد مشاهدات (٣٧٢) شركة/سنة، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة معنوية بين تطبيق مدخل

المراجعة المشتركة والاستحقاقات الاختيارية. وقد تمت إعادة إجراء الدراسة نفسها لعينة مقارنة من الشركات في (فرنسا، وألمانيا)، وتم التوصل للنتيجة نفسها.

وقد أشارت دراسة (Ratzinger-Sakel et al. (2013 إلى إنه بالرغم من احتمال أن تزيد المراجعة المشتركة من المنافسة في سوق المراجعة، وبصورة خاصة عندما يتكون ثنائي المراجعة من واحد من الأربعة الكبار والآخر من غير الكبار -كما اقترحت الورقة الخضراء-؛ فإن أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة غير مؤكد خاصة في حالة عدم امتلاك شركة المراجعة من غير الكبار للموارد اللازمة لإجراء الجزء المخصص لها من عملية المراجعة بالجودة المطلوبة، مما ينتج عنه عدم التوازن في المشاركة في العمل بين شركتي المراجعة، ويخفض احتمال تحقيق جودة المراجعة المتوقعة بالرغم من تحقيق هدف الحد من التركيز في سوق المراجعة.

وقد توصلت دراسة (André et al. (2015 إلى عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة مقاسة باستحقاقات رأس المال العامل غير العادية والاستحقاقات الاجمالية، وذلك لعينة مكونة من (٢١٠) شركة فرنسية -حيث إلزامية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة- و(٢٧٩) شركة إنجليزية، و(١٤٢) شركة إيطالية -حيث اختيارية تطبيق مدخل المراجعة المشتركة- خلال الفترة من (٢٠٠٧-٢٠١١) بإجمالي عدد مشاهدات (٣١٥٥) شركة/سنة.

في حين هدفت دراسة (Ittonen and Trønnes (2015 إلى اختبار أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية على جودة المراجعة -مقاسة بالقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية والاستحقاقات الاجمالية- بالتطبيق على عينة من الشركات السويدية والفنلندية المسجلة في البورصة، وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود اختلاف في جودة المراجعة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وتطبيق مدخل المراجعة الفردية. كما توصلت دراسة (Velte and Azibi (2015 إلى عدم وجود تأثير معنوي لمدخل المراجعة المشتركة -ثنائي من الأربعة الكبار- على استحقاقات رأس المال العامل غير العادية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، كما إن المراجعة المشتركة لم تُقيد بشكل معنوي الاستحقاقات الاختيارية وذلك لعينة من (٣٠٧) شركة ألمانية وفرنسية خلال الفترة من (٢٠٠٨-٢٠١٢)، وخلصت الدراسة إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة ليس له أي تأثير إيجابي على جودة المراجعة مقاسة بإدارة الأرباح.

ومن الدراسات التي توصلت إلى إن أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح مرتبط بمزيج مراقبي الحسابات دراسة (Marmousez (2008، والتي هدفت إلى اختبار أثر اختيار شركتي المراجعة في ظل مدخل المراجعة المشتركة على جودة القوائم المالية مقاسة بالتحفظ، وذلك لعينة مكونة من (١٧٧) شركة فرنسية مسجلة في البورصة في

(٢٠٠٣/١٢/٣١). وقد افترضت الدراسة أن الشركات التي تراجع من قبل ثنائي من شركات المراجعة الكبار؛ تكون قوائمها المالية أعلى جودة مقارنة بالشركات التي تراجع من قبل إحدى شركات المراجعة الكبار وشركة مراجعة أخرى من غير الأربعة الكبار أو من قبل شركتين مراجعة من غير الأربعة الكبار. وعكس ما هو متوقع، توصلت الدراسة إلى انخفاض جودة القوائم المالية للشركات التي تراجع من قبل ثنائي من شركات المراجعة الأربعة الكبار مقارنة بباقي الشركات؛ وقد يرجع ذلك إلى أن التفاعل بين ثنائي المراجعة من الأربعة الكبار يكون أقل إنتاجية من التفاعل عندما يتكون ثنائي المراجعة من واحد من الأربعة الكبار والآخر من غير الكبار؛ حيث إنه عندما يكون ثنائي المراجعة من الأربعة الكبار لهما طريقة العمل نفسها ومخاطر السمعة نفسها؛ من المحتمل أن يعتمدا على بعضهما بعضاً؛ وبالتالي؛ ينخفض الحافز لبذل أقصى جهد، مع الأخذ في الحسبان حقيقة أن جهد المراجع يعتبر أمر غير ملاحظ بصورة مباشرة، وانتهت الدراسة إلى نتيجة مفادها؛ أن مدخل المراجعة المشتركة سوف يؤدي إلى ظهور مشكلة وكالة جديدة بين مراقبي الحسابات وبعضهما بعضاً بالرغم من أن المراجعة الخارجية وجدت لحل مشكلة الوكالة.

كما هدفت دراسة Francis et al. (2009) إلى بحث أثر اختيار شركتي المراجعة في ظل تطبيق المراجعة المشتركة على جودة الأرباح ماسة باستحقاقات رأس المال العامل وذلك لعينة من (٤٦٧) شركة فرنسية مسجلة في البورصة عام (٢٠٠٣) منها (٥٤) شركة تراجع من قبل ثنائي من الأربعة الكبار، و(٢٤١) شركة تراجع من قبل واحد من الأربعة الكبار، و(١٧٢) شركة لا تراجع من قبل أي من الأربعة الكبار. وقد توصلت الدراسة إلى أن جودة الأرباح تزداد (تتخفض إدارة الأرباح) عندما تخضع الشركة لعملية المراجعة من قبل ثنائي من الأربعة الكبار، يليها عندما تتم عملية المراجعة باشتراك إحدى شركات الأربعة الكبار مع شركة من غير الكبار؛ وبالتالي؛ فإن اشتراك شركتين من الأربعة الكبار معاً في عملية المراجعة أفضل من وجود شركة واحدة فقط من الأربعة الكبار، واشتراك شركة واحدة من الأربعة الكبار أفضل من عدم وجود أي من الأربعة الكبار فيما يتعلق بالأثر على إدارة الأرباح في فرنسا.

وقد هدفت دراسة Deng et al. (2014) إلى مقارنة دقة أدلة المراجعة في ظل ثلاثة مداخل للمراجعة؛ وهي: مدخل المراجعة الفردية من قبل أحد شركات المراجعة من الأربعة الكبار، ومدخل المراجعة المشتركة ويكون ثنائي المراجعة من الأربعة الكبار، ومدخل المراجعة المشتركة ويكون ثنائي المراجعة واحد من الأربعة الكبار والآخر من غير الكبار. وقد توصلت الدراسة إلى عدم وجود فرق في دقة أدلة المراجعة بين مدخل المراجعة الفردية من قبل أحد شركات المراجعة من الأربعة الكبار ومدخل المراجعة المشتركة من قبل ثنائي من الأربعة الكبار، كما توصلت الدراسة إلى إنه عندما يتكون ثنائي المراجعة من واحد من الأربعة الكبار

والآخر من غير الكبار؛ تكون أدلة المراجعة أقل دقة من حالة المراجعة الفردية من قبل أحد الأربعة الكبار، وقد بررت الدراسة هذه النتيجة إلى ظهور مشكلة الركوبة المجانية بين مراقبي الحسابات؛ مما يؤثر بالسلب على دقة أدلة المراجعة ويضعف من جودة المراجعة، إلى جانب أن مدخل المراجعة المشتركة قد يضر باستقلال مراقبي الحسابات؛ لأنها تعطي فرصة لشراء الرأي "Opinion Shopping" نتيجة المنافسة بين مراقبي الحسابات؛ والتي قد تخلق الحافز لديهما لإرضاء العميل بما يصر بجودة المراجعة.

ومن خلال استقراء الباحث للدراسات السابقة فيما يتعلق بمدخل المراجعة المشتركة وأثرها على إداره الأرباح، ونظرا لتضارب النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسات فيما يتعلق بطبيعة العلاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، يمكن للباحث اشتقاق الفرض الأول للبحث على النحو التالي:

الفرض الأول: توجد علاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية.

من ناحية أخرى؛ توصلت العديد من الدراسات (Zang, 2006; Zang, 2007; Chi et al., 2015; Zhu et al., 2011) إلى وجود أثر إيجابي لجودة المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ نظراً لأن إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية أقل عرضة للتفتيش من قبل المراجعين؛ حيث تقتصر مسؤولية المراجع الخارجي على توفير تأكيد معقول بأن القوائم المالية قد تم إعدادها وفقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأنها تعبر بصدق عن أنشطة الشركة الحقيقية وغير مطلوب منه تقييم دوافع الإدارة لاتخاذ قرارات متعلقة بأنشطة تشغيلية حقيقية (Graham et al., 2005; Burnett et al., 2012; Zang, 2012; Zhu et al., 2015)؛ وبالتالي؛ في حالة تقيد قدرة الإدارة على القيام بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية؛ نتيجة جودة المراجعة الخارجية؛ يميل المديرون نحو تفضيل أسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. وقد توصلت الدراسات السابقة (Zerni et al., 2010; Haapamaki et al., 2012; Zerni et al., 2012; Bisogno and DeLuca, 2016) إلى أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يزيد من جودة المراجعة الخارجية؛ لذا يمكن القول بأن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وما يترتب عليه من تحسين جودة المراجعة الخارجية سوف يؤدي إلى التأثير على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ ومن ثم؛ يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثاني للبحث على النحو التالي:

الفرض الثاني: توجد علاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.



### ٧-٣-٢ تحليل الدراسات التي تناولت العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

تناولت العديد من الدراسات بحث طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وقد توصلت هذه الدراسات إلى نتائج متعارضة؛ حيث توصلت بعض الدراسات إلى وجود علاقة عكسية بين الطريقتين بما يشير إلى أن الشركات تستخدم الطريقتين بشكل متبادل وفقاً للتكاليف النسبية لكل طريقة (Zhang, 2006; Chi et al., 2011; Inaam et al., 2012; Zang, 2012; Comprix and Huang, 2015; Enomoto et al., 2015; Zhu et al., 2015) في حين توصلت دراسات أخرى إلى وجود علاقة طردية بين الطريقتين؛ بما يعني أن الشركات تستخدم الطريقتين في الوقت نفسه بشكل تكاملي (Matsuura, 2008; Zhang, 2009; Cohen and Zarowin, 2010; Shuang et al., 2010; Ibrahim et al., 2011; Banimahd and Aliabadi, 2013; Guo et al., 2013, Garven, 2015).

ومن الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة عكسية تبادلية بين الطريقتين دراسة Zhang (2006) والتي توصلت إلى وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، وذلك بالتطبيق على (١٢٥٨٠) شركة أمريكية خلال الفترة من (١٩٨٧-٢٠٠٥). وقد توصلت دراسة Chi et al. (2011) إلى وجود علاقة عكسية بين جودة المراجعة مقاسة بحجم مكتب المراجعة وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات؛ حيث إنه كلما زادت جودة المراجعة؛ زاد القيد على الشركات للقيام بإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات، وفي ظل وجود حافز لدى الإدارة على التلاعب في الأرباح تلجأ الشركات إلى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

كما توصلت دراسة Burnett et al. (2012) إلى إنه في حالة تقييد قدرة الشركات على ممارسة إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية -نتيجة جودة المراجعة المرتفعة-؛ تتجه الشركات المحفزة بإدارة أرباح السهم لمقابلة توقعات المحللين الماليين في سوق الأوراق المالية إلى استخدام أسلوب إعادة شراء الأسهم للتأثير على عائد السهم؛ وبالتالي؛ توجد علاقة عكسية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

وقد توصلت دراسة Inaam et at. (2012) إلى أن التعاقد مع إحدى شركات المراجعة كبيرة الحجم للحصول على خدمات المراجعة يرتبط بانخفاض ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وزيادة ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وذلك لعينة تتكون من (٣١٩) شركة مسجلة في بورصة الأوراق المالية التونسية خلال الفترة من (٢٠٠٠-٢٠١٠).

وقد اهتمت دراسة Zang (2012) ببحث طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، باستخدام عينة مكونة من (٦٥٠) شركة/سنة خلال الفترة من (١٩٨٧-٢٠٠٨)، وقد توصلت الدراسة إلى أن الشركات التي تدار في ظل ظروف تقييد التلاعب في الأرباح من خلال العمليات الحقيقية نتيجة لوضع الشركة التنافسي الضعيف، وعدم سلامة موقفها المالي، والتدقيق المرتفع على عملياتها من قبل المستثمرين المؤسسين، وارتفاع معدل الضرائب؛ سوف تستخدم إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات بكثرة وتلاعب أقل في الأنشطة الحقيقية. أما لو أن الممارسات المحاسبية للشركة قد قُيدت من خلال تدقيق متزايد من المنظمين بعد تطبيق قانون SOX، والمراجع الخارجي، وتقييد المرونة المحاسبية نظراً للتلاعب في استحقاقات السنوات السابقة، وقصر دورات التشغيل؛ لذا؛ سيتم التحول إلى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ وبالتالي؛ فإن مقدار إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات ينخفض (يزداد) عندما تكون نتائج التلاعب في الأنشطة الحقيقية مرتفعة جداً (منخفضة جداً) مما يدعم الفرض للقاتل بأن المديرين يتبادلون استخدام الطريقتين وفقاً للتكاليف النسبية لكل طريقة.

كما هدفت دراسة Comprix and Huang (2015) إلى بيان دور مكاتب المراجعة صغيرة الحجم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وقد توصلت الدراسة إلى أن شركات المراجعة صغيرة الحجم أقل قدرة على الحد من ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، كما إنه لا يوجد دليل على ارتباطها بأنشطة إدارة أرباح من خلال العمليات الحقيقية، ويشير ذلك إلى وجود علاقة ارتباط عكسي بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. وقد هدفت دراسة Enomoto et al. (2015) إلى بحث أثر قوانين حماية حقوق المستثمرين وأصحاب المصالح الآخرين على كل من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وذلك باستخدام بيانات (٢٢٢٥١٣) شركة/سنة من (٣٨) دولة خلال الفترة من (١٩٩١-٢٠١٠)، وقد توصلت الدراسة إلى أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات أقل وجوداً في الدول التي توفر حماية قانونية لحقوق المستثمرين وأصحاب المصالح، كما إن تقييد إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات في الدول ذات الحماية لحقوق المستثمرين؛ يدفع المديرين نحو القيام بممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. كما توصلت دراسة Zhu et al. (2015) إلى أن الشركات الصينية تستخدم كل من أسلوب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وأسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية بصورة تبادلية وفقاً للتكاليف النسبية لكل أسلوب.

ومن الدراسات التي توصلت إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية دراسة Matsuura (2008) والتي

توصلت إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وذلك لعينة من الشركات المسجلة في بورصة (طوكيو) خلال الفترة من (٢٠٠٣-٢٠٠٧) بإجمالي عدد مشاهدات (٦٥٣٨) شركة/سنة. وقد توصلت دراسة Zhang (2009) إلى وجود علاقة إيجابية بين إدارة التدفقات النقدية التشغيلية وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وذلك لعينة من الشركات الصينية المسجلة في بورصة الأوراق المالية خلال الفترة من (١٩٩٨-٢٠٠٥).

كما توصلت دراسة Cohen and Zarowin (2010) إلى أن الشركات الأمريكية تستخدم كل من أسلوب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وأسلوب إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية خلال فترات طرح الأسهم للاكتتاب. وقد هدفت دراسة Shuang et al. (2010) إلى بحث طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية، باستخدام بيانات ربع سنوية لشركات مسجلة في بورصة (الصين)، وقد توصلت الدراسة إلى أن عندما تكون التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية أقل من الأرباح حتى نهاية ربع السنة الثالث؛ يلجأ المديرون إلى التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية في الربع الرابع بالزيادة؛ لكي تتوافق مع الأرباح السنوية؛ حتى لا يشك مستخدمو القوائم المالية في صدق الأرباح واستمراريتها؛ وهو ما يعني وجود علاقة ارتباط طردية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. وقد توصلت دراسة Ibrahim et al. (2011) إلى أن الشركات قبل تطبيق قانون SOX كانت تتلاعب في الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية والعمليات الحقيقية معاً، وذلك خلال السنة السابقة لسنة طرح الأسهم للاكتتاب العام، أما بعد تطبيق قانون SOX تحولت الشركات إلى التلاعب في الأرباح من خلال العمليات الحقيقية فقط. وقد هدفت دراسة Banimahd and Aliabadi (2013) إلى اختبار طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية خلال الفترة من (٢٠٠٤-٢٠١١) بالتطبيق على (١١٩) شركة مسجلة في بورصة (طهران) للأوراق المالية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية؛ بما يعني أن إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية تخلق وتشكل الحافز لإدارة التدفقات النقدية التشغيلية. وأشارت دراسة Guo et al. (2013) إلى أنه في حالة انخفاض الأداء المالي للشركة قد يلجأ المديرون إلى التلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية بهدف تضخيم الأرباح، إلا أن ذلك التصرف قد يكون مقيداً بسبب انخفاض التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية؛ لذا؛ ربما يختار المديرون التلاعب في التدفقات النقدية التشغيلية أيضاً. كما توصلت دراسة Garven (2015) إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية معنوية بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات وإدارة الأرباح من

خلال العمليات الحقيقية لعينة مكونة من (٢٩٦) مشاهدة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠٠٧) بعد تطبيق قانون SOX.

ومن خلال استقراء الباحث للدراسات السابقة -فيما يتعلق بالعلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية-؛ يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثالث للبحث على النحو التالي:

الفرض الثالث: توجد علاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

#### ٧-٤ الدراسة التطبيقية:

يتناول هذا الجزء من البحث العناصر الأساسية للدراسة التطبيقية من حيث أهدافها، وتحديد مجتمع وعينة الدراسة، ومصادر الحصول على البيانات، ومتغيرات الدراسة، النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث. وينتهي هذا الجزء بعرض وتحليل نتائج الدراسة التطبيقية، وذلك كما يلي:

#### ٧-٤-١ هدف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى اختبار مدى صحة الفروض التي قام الباحث باشتقاقها في الجزء النظري من البحث، والمتعلقة بأثر التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة، مقارنة بمدخل المراجعة الخارجية الفردية، على ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، بالإضافة إلى اختبار طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، فضلاً عن التحقق من أثر بعض المتغيرات الرقابية.

#### ٧-٤-٢ مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع الشركات المساهمة التي يتم تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية المصرية خلال الفترة من (٢٠١٠ - ٢٠١٤)، وتنتمي إلى قطاعات اقتصادية تطبق مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية والبالغ عددها ٩٨ شركة، وقد تم اختيار عينة الدراسة بشكل حتمي طبقاً للمعايير التالية:

- تطبق الشركة مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بصورة اختيارية خلال فترة الدراسة.
- أن تبدأ السنة المالية للشركة في (١/ يناير)، وتنتهي في (٣١/ ديسمبر) من كل عام.
- أن تكون الشركة من الشركات المتداولة في البورصة والتي لم يتم إيقاف التداول عليها بشكل مؤقت أو نهائي خلال فترة الدراسة.
- توافر التقارير المالية السنوية المستقلة خلال فترة الدراسة وأن تكون بالجنه المصري.

- الا يكون الجهاز المركزي للمحاسبات أحد المشاركين في عملية المراجعة؛ لأن الجهاز في هذه الحالة سيصدر تقريراً مراجعة منفصلاً عن تقرير مراجعة شركة المراجعة الخاصة، وتُعد المراجعة في هذه الحالة مراجعة ثنائية وليست مشتركة.

- تم استبعاد المؤسسات المالية - البنوك وشركات التأمين -؛ نظراً لما تتمتع به من طبيعة خاصة تجعل احتساب الاستحقاقات الاختيارية لها تختلف عن باقي الصناعات ( Rusmin, 2010; Yasar, 2013)، من ناحية أخرى تطبق البنوك مدخل المراجعة المشتركة بصورة إجبارية وليست اختيارية - بما يخرج عن نطاق البحث - وفقاً للمادة رقم (٨٣) من قانون البنك المركزي المصري رقم (٨٨) لسنة (٢٠٠٣).

وبتطبيق المعايير السابقة؛ تبين أن عدد الشركات التي تطبق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بصورة اختيارية (١٣) شركة مقسمة على أربعة قطاعات اقتصادية؛ وهي: (قطاع الأغذية والمشروبات، قطاع التشييد والبناء، قطاع العقارات، قطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والسيارات). ونظراً لأن هدف البحث هو تحديد أثر التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة الخارجية المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بتطبيق مدخل المراجعة الخارجية الفردية؛ فإنه تم اختيار عينة أخرى من الشركات العاملة في القطاعات الاقتصادية الأربعة نفسها تطبق مدخل المراجعة الخارجية الفردية، وينطبق عليها الشروط السابقة - عدا شرط تطبيق مدخل المراجعة الخارجية المشتركة -، وقد بلغ عددها (٣٥) شركة؛ وبذلك أصبح إجمالي عدد مفردات العينة (٤٨) شركة - (١٣) شركة تطبق مدخل المراجعة المشتركة و (٣٥) شركة تطبق مدخل المراجعة الفردية -، وأصبح عدد المشاهدات (٢٤٠) شركة/سنة (٤٨ شركة X ٥ سنوات)، ويوضح جدول رقم (١) مجتمع وعينة الدراسة.

جدول رقم (١): مجتمع وعينة الدراسة

عدد	بيان
٩٨ شركة	حجم المجتمع
(٢٤ شركة)	شركات تنتهي السنة المالية لها في (٦/٣٠)
(٦ شركات)	شركات تنتهي السنة المالية لها في (١٢/٣١)، ولكنها تخضع لمراجعة الجهاز المركزي للمحاسبات.
(١٦ شركة)	شركات لم تتوافر لها قوائم مالية مستقلة خلال فترة الدراسة.
(٣ شركات)	شركات تحولت من المراجعة المشتركة إلى المراجعة الفردية -أو العكس- خلال فترة الدراسة.
(١ شركة)	شركات تصدر قوائمها المالية بالدولار الأمريكي.
٤٨ شركة	حجم العينة

كما يوضح جدول رقم (٢) طبيعة مفردات العينة مقسمة وفقاً لطبيعة الصناعة التي تنتمي إليها ومدخل المراجعة الخارجية المطبق.

جدول رقم (٢): طبيعة مفردات العينة وفقاً لنوع الصناعة ومدخل المراجعة الخارجية المطبق

إجمالي عدد المشاهدات	إجمالي عدد الشركات	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	التشييد ومواد البناء	عقارات	أغذية ومشروبات	القطاع بيان
٦٥ مشاهدة	١٣ شركة	شركتان	٣ شركات	٥ شركات	٣ شركات	شركات تطبق مدخل المراجعة المشتركة
١٧٥ مشاهدة	٣٥ شركة	١٠ شركات	١١ شركة	٦ شركات	٨ شركات	شركات تطبق مدخل المراجعة الفردية
٢٤٠ مشاهدة	٤٨ شركة	١٢ شركة	١٤ شركة	١١ شركة	١١ شركة	حجم العينة

ويلاحظ أن عدد الشركات داخل كل قطاع اقتصادي لا يقل عن (١٠) شركات حتى يمكن تقدير قيمة الاستحقاقات الاختيارية والتدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية (Habib et al., 2014; Haw et al., 2001; Zhu et al., 2015). ويوضح جدول رقم (٣) طبيعة مفردات العينة وفقاً لحجم مراقب الحسابات القائم بعملية المراجعة.

جدول رقم (٣): طبيعة مفردات العينة وفقاً لحجم مراقب الحسابات القائم بعملية المراجعة

عدد المشاهدات	عدد الشركات	بيان
٥	١	مراجعة مشتركة من خلال: ثنائي من الأربعة الكبار
٤٥	٩	واحد من الأربعة الكبار والآخر من غير الأربعة الكبار
١٥	٣	ثنائي من غير الأربعة الكبار
٦٥	١٣	
٧٥	١٥	مراجعة فردية من خلال: واحد من الأربعة الكبار
١٠٠	٢٠	واحد من غير الأربعة الكبار
١٧٥	٣٥	
٢٤٠ مشاهدة	٤٨ شركة	الاجمالي

ويتضح من جدول رقم (٣) أن عدد مفردات العينة التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة يبلغ ١٣ شركة، منها (١) شركة تراجع من قبل ثنائي من الأربعة الكبار، و(٩) شركات تراجع من قبل واحد من الأربعة الكبار وآخر من غير الأربعة الكبار و(٣) شركات لا تراجع من قبل أي من الأربعة الكبار. كما يتضح أن عدد مفردات العينة التي تطبق مدخل المراجعة الفردية يبلغ (٣٥) شركة، منها (١٥) شركة تراجع من قبل شركة مراجعة من الأربعة الكبار و(٢٠) شركة تراجع من قبل شركة مراجعة من غير الأربعة الكبار.

#### ٧-٤-٣ مصادر الحصول على البيانات:

تم الحصول على بيانات متغيرات الدراسة من خلال القوائم المالية المستقلة المنشورة وتقرير مراقبي الحسابات للشركات في عينة الدراسة من الموقع الرسمي لبورصة الأوراق المالية المصرية ([www.egx.com.eg](http://www.egx.com.eg)) وموقع مباشر للمعلومات ([www.mubasher.inf.com](http://www.mubasher.inf.com))، وشركة مصر لنشر المعلومات، بالإضافة إلى مواقع الشركات على شبكة المعلومات الدولية. وقد تم تجميع البيانات خلال الفترة من (٢٠١٠-٢٠١٤) بالإضافة لعامي (٢٠٠٨ و ٢٠٠٩)؛ لأن بعض المتغيرات في نموذج الدراسة تتضمن قيم بداية الفترة وقيم التغيرات لسنوات سابقة، كما تم تجميع بيانات عن طول فترة الارتباط بين المراجع والشركة بداية من عام ٢٠٠٠ في حدود

البيانات المتاحة-، وتم الاعتماد على القوائم المالية المستقلة دون القوائم المالية المجمعة؛ نظراً لأن نتائج التحليل المالي للقوائم المالية المجمعة تأخذ قيمة متوسطة؛ وبالتالي؛ الشركة الضعيفة قد تُقِيم على إنها شركة جيدة لتأثرها بالشركات القوية الأخرى داخل المجموعة، كما أن الشركات داخل المجموعة قد تطبق نظم محاسبية وطرق تقييم مختلفة؛ بما قد يؤدي إلى عدم دقة النتائج المتحصل عليها من القوائم المالية المجمعة (Curuk and Yasar, 2014).

#### ٧-٤-٤: قياس متغيرات الدراسة التطبيقية:

يسعى الباحث إلى اختبار أثر مدخل المراجعة الخارجية-المشتركة أو الفردية-على إدارة الأرباح، ويمثل مدخل المراجعة الخارجية المطبق متغير الدراسة المستقل، بينما أسلوب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية متغيرات الدراسة التابعة، ويوضح الباحث في الجزء الآتي طبيعة متغيرات الدراسة وكيفية قياسها؛ على النحو التالي:

**المتغيرات المستقلة:** يتمثل المتغير المستقل في مدخل المراجعة الخارجية المطبق "Audit Type" كونها مراجعة فردية؛ حيث يتم تكليف مراقب حسابات واحد لمراجعة القوائم المالية، أو مراجعة مشتركة؛ حيث يتم تكليف أكثر من مراقب حسابات من شركات مراجعة منفصلة ومستقلة لمراجعة القوائم المالية لعميل واحد، ويتم تخطيط عملية المراجعة بشكل مشترك وتقسيم إجراءات وأعمال المراجعة بينهم بما يضمن عدم تكرار مهام المراجعة، مع إصدار تقرير مراجعة واحد يتحملاً معاً بشكل تضامني المسؤولية عن الرأي الصادر في هذا التقرير (Zerni et al., 2012)، ويتم قياس مدخل المراجعة باستخدام مقياس وهمي يأخذ القيمة (صفر) في حالة تطبيق مدخل المراجعة الفردية، ويأخذ القيمة (واحد) في حالة تطبيق مدخل المراجعة المشتركة (Zerni et al., 2010; Lesage et al., 2011; Bisogno and DeLuca, 2016).

**المتغيرات التابعة:** تتمثل المتغيرات التابعة في أساليب إدارة الأرباح والتمثلة في:

- إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية: سيعتمد الباحث على نموذج جونز المعدل في قياس الاستحقاقات المحاسبية الاختيارية-غير العادية-(Dechow et al., 1995)، حيث يتم قياس الاستحقاقات الاختيارية على النحو التالي:

#### أ- احتساب الاستحقاق الإجمالي (TA) Total Accruals:

هناك مدخلان بديلان لاحتساب الاستحقاق الإجمالي هما (مدخل الميزانية العمومية)، و(مدخل التدفقات النقدية). وسوف يستخدم الباحث مدخل التدفقات النقدية حيث يتم إيجاد الاستحقاق الإجمالي من خلال احتساب الفرق بين (صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية) و(صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية)، كما يلي:

$$TA_{it} = IBX_{it} - OCF_{it}$$



حيث:

- TA<sub>it</sub> : الاستحقاق الإجمالي للشركة i في نهاية السنة t.  
IBX<sub>it</sub> : صافي الدخل قبل البنود غير العادية والاستثنائية للشركة i في نهاية السنة t.  
OCF<sub>it</sub> : صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للشركة i في نهاية السنة t.

ب- يتم استخدام الاستحقاقات الإجمالية لتقدير معاملات الانحدار الخطي وفقاً للمعادلة التالية:

$$TA_{it} / A_{it-1} = \partial_1 (1 / A_{it-1}) + \partial_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \partial_3 (PPE_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- TA<sub>it</sub> : الاستحقاق الإجمالي للشركة i في نهاية السنة t.  
A<sub>it-1</sub> : إجمالي أصول الشركة i في نهاية السنة t-1.  
 $\Delta REV_{it}$  : التغير في إيرادات الشركة i في نهاية السنة t والذي يمثل الفرق بين الإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t والإيرادات (صافي المبيعات) في نهاية السنة t-1.  
 $\Delta REC_{it}$  : التغير في رصيد العملاء للشركة i في نهاية السنة t والذي يمثل الفرق بين صافي العملاء في نهاية السنة t وصافي العملاء في نهاية السنة t-1.  
PPE<sub>it</sub> : إجمالي الأصول الثابتة الملموسة للشركة i في نهاية السنة t.  
 $\partial_1, \partial_2, \partial_3$  : تمثل تقديرات للمعاملات  $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  والتي سيتم استخدامها في نموذج جوائز المعدل لتقدير الاستحقاقات غير الاختيارية.  
 $\varepsilon_{it}$  : الخطأ العشوائي.

ت- تقدير الاستحقاق غير الاختياري (NDA) Nondiscretionary Accruals:

يقصد بالاستحقاق غير الاختياري التعديلات على التدفقات النقدية للشركة، والمفروضة بواسطة المعايير المحاسبية؛ أي إنه عبارة عن استخدام أساس الاستحقاق بشكل طبيعي لمقابلة الإيرادات والمصروفات التي تخص الفترة دون محاولة الإدارة استخدام حكمها الشخصي في تطبيق هذا الأساس لتحقيق منفعة خاصة. ويمكن تقدير NDA كالتالي:

$$NDA_{it} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 [(\Delta REV_{it} - \Delta REC_{it}) / A_{it-1}] + \alpha_3 (PPE_{it} / A_{it-1})$$

حيث:

$NDA_{it}$  : الاستحقاق غير الاختياري المقدر للشركة  $i$  في نهاية السنة  $t$ .

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  : تمثل معاملات خاصة بالنموذج والتي تم تقديرها.

وباقى المتغيرات كما تم تعريفها سابقاً.

ث- تقدير الاستحقاق الاختياري (Discretionary Accruals (DA):

يقصد بالاستحقاق الاختياري التعديلات على التدفقات النقدية للشركة، والتي تقوم بها الإدارة بناءً على حكمها الشخصي؛ تحقيقاً لمنفعة خاصة، ويتم ذلك من خلال التحكم في توقيت الاعتراف بالإيرادات والمصروفات، إلى جانب تحكم الإدارة في إعداد بعض التقديرات المحاسبية، ويمكن تقدير الاستحقاق الاختياري من خلال الفرق بين كلٍ من الاستحقاق الإجمالي، والاستحقاق غير الاختياري؛ كالتالي:

$$DA_{it} = TA_{it} - NDA_{it}$$

ومن الجدير بالذكر؛ أن الخطوات السابقة يتم إجراؤها على مستوى كل صناعة لكل سنة (Habib et al., 2014)، بشرط توافر (١٠) مشاهدات على الأقل لكل سنة داخل الصناعة نفسها؛ لتقدير الاستحقاقات الاختيارية (Haw et al., 2001; Zhu et al., 2015).

ويتم استخدام الاستحقاق الاختياري ( $DA_{it}$ ) كقياس أو مؤشر لإدارة الأرباح؛ حيث تشير القيمة الموجبة للاستحقاق الاختياري إلى أن هناك إدارة للأرباح في اتجاه صعودي (زيادة متعمدة)، بينما تشير القيمة السالبة للاستحقاق الاختياري إلى وجود إدارة للأرباح في اتجاه تنازلي (تخفيض متعمد)، أما إذا كانت قيمة الاستحقاق الاختياري مساوية للصفر (أو قريبة من الصفر)؛ فإن ذلك يشير إلى عدم وجود إدارة للأرباح (رضوان ٢٠١٣)، ونظراً لأن هدف البحث هو التعرف على وجود ممارسات لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية من عدمه وليس اتجاهها أو نمطها؛ لذا سيتم الاعتماد على القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية (Rusmin, 2010; Kouaib and Jarboui, 2014; Ittonen and Trønnes 2015).

- إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية: وفقاً لدراسة (Roychowdhury 2006) تتكون إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية - من الأنشطة التشغيلية- من إدارة المبيعات، وإدارة المصروفات الاختيارية، وإدارة تكلفة الإنتاج. ونظراً لعدم وجود إفصاح كافٍ في القوائم المالية المنشورة يُمكن من قياس المصروفات الاختيارية وتكلفة الإنتاج بمستوى مقبول من الدقة، من ناحية، وحقيقية أن إدارة المبيعات وإدارة المصروفات الاختيارية وإدارة تكلفة الإنتاج تؤثر في مقدار التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية من ناحية أخرى (Roychowdhury, 2006)؛ لذا؛

سيتم الاستناد إلى التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (Abn-CFO) كمقياس لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية متبعاً في ذلك المنهجية نفسها المتبعة في دراسة ( Matsuura, 2008)، وسيتم قياس التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (Abn-CFO) بالاعتماد على نموذج (2006) Roychowdhury كما يلي:

$$CFO_{it} / A_{it-1} = \alpha_1 (1 / A_{it-1}) + \alpha_2 (Sales_{it} / A_{it-1}) + \alpha_3 (\Delta Sales_{it} / A_{it-1}) + \varepsilon_{it}$$

ومن المعادلة السابقة يتم تقدير المعلمات  $\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3$  والتي سيتم استخدامها لتقدير التدفقات النقدية التشغيلية العادية أو المتوقعة لكل شركة داخل الصناعة، ويعبر الفرق بين التدفقات النقدية التشغيلية الفعلية للشركة والتدفقات النقدية التشغيلية العادية - المحسوبة - عن التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية (Abn-CFO) أو المدارة (رضوان ٢٠١٣). كما سيتم الاعتماد على القيمة المطلقة للتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية؛ لأن هدف البحث هو التعرف على وجود ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية من عدمه وليس اتجاهها أو نمطها (Rusmin, 2010; Kouaib and Jarboui, 2014).

المتغيرات الرقابية:

**حجم الشركة (Firm Size):** تم استخدام حجم الشركة كمتغير رقابي؛ حيث أشارت الدراسات السابقة (Gerayli et al., 2011; Memiş and Çetenak, 2012; Zang, 2012; Curuk and Yassr, 2014) إلى أن حجم الشركة يؤثر سلباً على ممارسات إدارة الأرباح؛ مما يعني أن الشركات كبيرة الحجم أقل احتمالاً للقيام بإدارة الأرباح نظراً لتعرضها لمزيد من التدقيق من المحللين الماليين والمستثمرين، وقد تم قياس حجم الشركة على أساس لوغاريتم إجمالي الأصول (Memiş and Çetenak, 2012; Zang, 2012; Yaşar, 2013).

**درجة الرفع المالي (Leverage):** تم استخدام درجة الرفع المالي لرقابة الخطر المالي، وتشير نتائج الدراسات السابقة (Gerayli et al., 2011; Kouaib and Jarboui, 2014; Rutledge et al., 2014) إلى إنه كلما زادت درجة الرفع المالي؛ زاد الدافع لإدارة الأرباح لأعلى؛ لتجنب انتهاك اتفاق الديون، وقد تم قياس درجة الرفع المالي بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول (Gerayli et al., 2011; Memis and Centenak, 2012; Zang, 2012; Yaşar, 2013; Rutledge et al., 2014).

**معدل العائد على الأصول (ROA):** تم استخدام معدل العائد على الأصول لرقابة الأداء المالي للشركة؛ حيث أشارت الدراسات السابقة (Rusmin, 2010; Zhu et al., 2015) إلى وجود علاقة عكسية بين معدل العائد على الأصول وممارسات إدارة الأرباح، وقد تم قياس معدل العائد على الأصول بقسمة صافي الربح على إجمالي الأصول (Rusmin, 2010; Zhu et al., 2015).

طول فترة الارتباط بين المراجع والعميل (Tenure): توجد آراء متضاربة بشأن تأثير طول فترة ارتباط المراجع بمنشأة العميل على جودة عملية المراجعة، ومن ثمّ على إدارة الأرباح؛ حيث أوضحت بعض الدراسات (Hakim and Omri, 2010; Al-Thuneibat et al., 2011) أن طول فترة ارتباط المراجع بمنشأة العميل؛ ستؤثر بالسلب على استقلالية وموضوعية المراجع وبذله للعناية المهنية الواجبة، وتحد من قدرته على ممارسة الشك المهني، وابتكار إجراءات مراجعة جديدة غير متوقعة من قبل العميل نتيجة لرضاه الذاتي عن الإدارة ونزاهتها، وارتباطه الاقتصادي بالعميل بما يسمح للشركة محل المراجعة بإدارة الأرباح. في حين توصلت دراسات أخرى (Myers et al., 2003; Chi et al., 2011; Haapamaki et al., 2012; Mohamed and Habib, 2013) إلى أن جودة عملية المراجعة تزداد مع طول فترة ارتباط المراجع الخارجي بمنشأة العميل؛ نتيجة لزيادة إلمام ومعرفة المراجع بعمليات وأنشطة وممارسات العميل مع مرور الوقت؛ وبالتالي؛ تزداد قدرته على اكتشاف التحريفات الجوهرية في القوائم المالية، والتي تعني ارتفاع جودة خدمات المراجعة، والحد من ممارسات إدارة الأرباح. كما توصلت دراسات أخرى (Inaam et al., 2012; Kouaib and Jarboui, 2014; Okolie et al., 2014) إلى عدم وجود تأثير لطول فترة ارتباط المراجع بمنشأة العميل على معدلات القيام بعمليات إدارة الأرباح سواء التي تعتمد على استخدام الاستحقاقات الاختيارية أو التي تعتمد على استخدام الأنشطة الحقيقية. نخلص من ذلك إلى أن العلاقة بين طول فترة الارتباط وإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية أو من خلال العمليات الحقيقية؛ علاقة غير واضحة. وقد تم قياس طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والعميل في ظل مدخل المراجعة الفردية بعدد السنوات المتصلة التي قام فيها المراجع الخارجي بمراجعة القوائم المالية للشركة، وفي ظل تطبيق مدخل المراجعة المشتركة تم احتساب عدد السنوات المتصلة التي قام فيها كل مراقب حسابات بمراجعة القوائم المالية للشركة، وقد تم الاستناد إلى عدد السنوات الأكبر ليمثل فترة الارتباط تماشياً مع دراسة (Zerni et al. (2012).

مؤشر السنة (Year Indicator): لرقابة الظروف الاقتصادية العامة؛ حيث يشار إلى سنة (٢٠١٠) بالرقم (١)، وسنة (٢٠١١) بالرقم (2)، وسنة ٢٠١٢ بالرقم(٣)، وسنة ٢٠١٣ بالرقم(٤)، وسنة ٢٠١٤ بالرقم(٥).

مؤشر الصناعة (Industry Indicator): لرقابة طبيعة النشاط الاقتصادي؛ حيث يشار إلى قطاع الأغذية والمشروبات بالرقم (١)، وقطاع التشييد ومواد البناء بالرقم (٢)، وقطاع العقارات بالرقم (٣)، وقطاع الخدمات والمنتجات الصناعية والخدمية بالرقم (٤).

٧-٤-٥ النماذج الإحصائية المستخدمة لاختبار فروض البحث:

لاختبار فروض البحث؛ تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ وذلك من خلال صياغة نموذجين لتحليل الانحدار الخطي المتعدد؛ على النحو التالي:

٧-٤-٥-١ نموذج اختبار أثر مدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية:

للتحقق من أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية بهدف اختبار صحة فرض الدراسة الأول؛ تم صياغة نموذج الانحدار الخطي المتعدد التالي:

$$|DA_{it}| = \beta_0 + \beta_1 \text{ Audit Type}_{it} + \beta_2 \text{ FirmSize}_{it} + \beta_3 \text{ Leverage}_{it} + \beta_4 \text{ ROA}_{it} + \beta_5 \text{ Tenure}_{it} + \beta_6 \text{ year} + \beta_7 \text{ Industry} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

- $|DA_{it}|$  : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة  $i$  للسنة  $t$  كمؤشر لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية.
- $\beta_0$  : ثابت الانحدار.
- $\text{Audit Type}_{it}$  : يعبر عن مدخل المراجعة الخارجية (الفردية أو المشتركة)، ويتم قياسه باستخدام متغير وهمي يساوي واحد صحيح في حالة تفعيل الشركة لمدخل المراجعة المشتركة، وصفر في حالة تفعيل الشركة لمدخل المراجعة الفردية.
- $\text{Firm Size}_{it}$  : حجم الشركة  $i$  للسنة  $t$  مقاساً باللوغاريتم الطبيعي للأصول.
- $\text{Leverage}_{it}$  : درجة الرفع المالي للشركة  $i$  للسنة  $t$  مقاسه بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول.
- $\text{ROA}_{it}$  : معدل العائد على الأصول للشركة  $i$  للسنة  $t$  مقاساً بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.
- $\text{Tenure}_{it}$  : طول فترة الارتباط بين شركة المراجعة والعمل مقاساً بعدد السنوات المتصلة التي قضاها المراجع الخارجي في مراجعة القوائم المالية للشركة.
- $\text{Year}$  : رقم السنة.
- $\text{Industry}$  : طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.
- $\varepsilon_{it}$  : الخطأ العشوائي.

٧-٤-٥-٢ نموذج اختبار أثر مدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، والعلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية:

للتحقق من أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية بهدف اختبار صحة فرض الدراسة الثاني، وتحديد طبيعة العلاقة بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية بهدف اختبار صحة فرض الدراسة الثالث؛ تم صياغة نموذج الانحدار المتعدد التالي:

$$|Abn-CFO_{it}| = \beta_0 + \beta_1 \text{ Audit Type}_{it} + \beta_2 |DA_{it}| + \beta_3 \text{ Firm Size}_{it} + \beta_4 \text{ Leverage}_{it} + \beta_5 \text{ ROA}_{it} + \beta_6 \text{ Tenure}_{it} + \beta_7 \text{ year} + \beta_8 \text{ Industry} + \varepsilon_{it}$$

حيث:

$|Abn-CFO_{it}|$  : القيمة المطلقة للتدفقات النقدية غير العادية من الأنشطة التشغيلية للشركة  $i$

للسنة  $t$  كمؤشر على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

$\beta_0$  : ثابت الانحدار.

$\text{Audit Type}_{it}$  : يعبر عن مدخل المراجعة الخارجية (الفردية أو المشتركة)، ويتم قياسه باستخدام متغير وهمي يساوي واحد صحيح في حالة تفعيل الشركة لمدخل المراجعة المشتركة، وصفر في حالة تفعيل الشركة لمدخل المراجعة الفردية.

$|DA_{it}|$  : القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية للشركة  $i$  للسنة  $t$  كمؤشر لإدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية.

$\text{Firm Size}_{it}$  : حجم الشركة  $i$  للسنة  $t$  مقاساً باللوغاريتم الطبيعي للأصول.

$\text{Leverage}_{it}$  : درجة الرفع المالي للشركة  $i$  للسنة  $t$  مقاسه بنسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول

$\text{ROA}_{it}$  : معدل العائد على الأصول للشركة  $i$  للسنة  $t$  مقاساً بنسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول.

$\text{Tenure}_{it}$  : طول فترة الارتباط بين شركة المراجعة والعميل مقاساً بعدد السنوات المتصلة التي قضاها المراجع الخارجي في مراجعة القوائم المالية للشركة.

$\text{Year}$  : رقم السنة.

$\text{Industry}$  : طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة.

$\varepsilon_{it}$  : الخطأ العشوائي.

وقد تمت معالجة القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية كمتغير مستقل والقيمة المطلقة للتدفقات النقدية التشغيلية كمتغير تابع؛ لاختبار فرض الدراسة الثالث متبعاً في ذلك منهجية عدد من الدراسات السابقة (Zhang, 2006; Shuang et al., 2010; Lee, 2011; Garven, 2015).

#### ٦-٤-٧ الإحصاءات الوصفية:

يعرض الجدول رقم (٤) الإحصاءات الوصفية لكافة متغيرات الدراسة المستخدمة في اختبار أثر مدخل المراجعة الخارجية على أساليب إدارة الأرباح.

جدول رقم (٤): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

Std. Deviation	Maximum	Minimum	Mean	
٠.٠٥٨٥	٠.٤٥	٠	٠.٠٥٨٣	DA
٠.٠٦٤٤	٠.٣٦	٠	٠.٠٦٧٨	Abn-CFO
٠.٤٤٨٢٠	١	٠	٠.٢٧٠٨	Audit Type
٨١٥٢.٨	٥٧٢٣٤.٣	٣٢.٢٤	٢٤١٣.٤٩	Firm Size (مليون جنيه مصري)
٠.٢١٨٩٩	٠.٩٤	٠.٠٢	٠.٤٠١٠	Leverage
٠.٠٩٢٥٥	٠.٣٩	٠.٤١	٠.٠٧٦١	ROA
٤.٠٧٤٦٠	١٥	١	٨.٨٤٩٨	Tenure

ويتضح من الجدول السابق رقم (٤) أن متوسط القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية |DA| (٥.٨٣%) من إجمالي الأصول في بداية الفترة، بانحراف معياري (٥.٨٥%)، وهي نسبة متسقة مع نتائج الدراسات السابقة التي وجدت انتشار لممارسات إدارة الأرباح في الدول النامية والأسواق الناشئة (Rusmin, 2010) نتيجة لضعف القوانين التي تحمي حقوق المستثمرين (Memis and Cetenak, 2012). كما بلغ متوسط القيمة المطلقة للتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية |Abn-CFO| (٦.٧٨%)، وهي قيمة تقترب من القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، بانحراف معياري (٦.٤٤٣%)، وبلغ متوسط الشركات التي تطبق مدخل المراجعة المشتركة (٢٧.٠٨%)، وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية فقد بلغ متوسط حجم الشركات محل الدراسة (Size Firm) (٢٤١٣.٤٩) مليون جنيه بانحراف معياري (٨١٥٢.٨) مليون جنيه، ومتوسط درجة الرفع المالي (Leverage) للشركات (٤٠.١%) بانحراف معياري (٢١.٨٩٩%)، ومتوسط معدل العائد على الأصول (ROA) (٧.٦١%) بانحراف معياري (٩.٢٥٥%)، وأخيراً بلغ متوسط طول فترة الارتباط بين المراجع الخارجي والعميل (Tenure) (٨.٨٤) سنة بانحراف معياري (٤.٠٧) سنة.

ويوضح جدول رقم (٥) مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة.

جدول رقم (٥): مصفوفة الارتباط بين جميع متغيرات الدراسة

		DA	Abn-CFO	Audit Type	Firm Size	Leverage	ROA	Tenure
DA	Pearson Correlation	1	.302**	.097	-.060	.032	.163*	.055
	Sig. (2-tailed)		.000	.140	.360	.628	.013	.401
Abn-CFO	Pearson Correlation	.302**	1	-.048	-.057	-.132*	.283**	-.098
	Sig. (2-tailed)	.000		.462	.389	.044	.000	.136
Audit Type	Pearson Correlation	.097	-.048	1	.372**	.269**	-.165*	-.123
	Sig. (2-tailed)	.140	.462		.000	.000	.012	.061
Firm Size	Pearson Correlation	-.060	-.057	.372**	1	.242**	-.059	.062
	Sig. (2-tailed)	.360	.389	.000		.000	.368	.344
Leverage	Pearson Correlation	.032	-.132*	.269**	.242**	1	-	-.091
	Sig. (2-tailed)	.628	.044	.000	.000		.316**	.164
ROA	Pearson Correlation	.163*	.283**	-.165*	-.059	-.316**	1	-.006
	Sig. (2-tailed)	.013	.000	.012	.368	.000		.926
Tenure	Pearson Correlation	.055	-.098	-.123	.062	-.091	-.006	1
	Sig. (2-tailed)	.401	.136	.061	.344	.164	.926	

\*\* Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

\* Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وتشير نتائج تحليل الارتباط المبينة في الجدول رقم (٥) إلى أن القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ترتبط ارتباطاً طردياً معنوياً مع القيمة المطلقة للتدفقات النقدية التشغيلية غير العادية، وهو ما يعني أن الشركات محل الدراسة تتلاعب في الأرباح باستخدام كل من الاستحقاقات الاختيارية والعمليات الحقيقية. كما إن القيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية ترتبط ارتباطاً طردياً غير معنوي مع استخدام مدخل المراجعة المشتركة، كما ترتبط ارتباطاً عكسياً غير معنوي مع حجم الشركة، وارتباطاً طردياً غير معنوي مع كل من: درجة الرفع المالي وطول فترة الارتباط بين الشركة والمراجع الخارجي، كما ترتبط مع معدل العائد على الأصول ارتباطاً طردياً معنوياً. كما تشير نتائج تحليل الارتباط المبينة في الجدول رقم (٥) إلى أن القيمة المطلقة



للتدفقات النقدية غير العادية ترتبط ارتباطاً سلبياً غير معنوي مع كل من: مدخل المراجعة المشتركة وحجم الشركة وطول فترة الارتباط بين الشركة والمراجع الخارجي، كما ترتبط ارتباطاً عكسياً معنوياً مع درجة الرفع المالي، وطردياً معنوياً مع معدل العائد على الأصول، من ناحية أخرى يوجد ارتباط طردي معنوي بين حجم الشركة ودرجة الرفع المالي، وارتباط عكسي غير معنوي بين حجم الشركة ومعدل العائد على الأصول، وارتباط طردي غير معنوي بين حجم الشركة وطول فترة الارتباط بين الشركة والمراجع الخارجي.

#### ٧-٤-٧ نتائج اختبار فروض البحث:

تحقيقاً لهدف البحث واختبار فروضه المختلفة؛ تم الاعتماد على نماذج تحليل الانحدار الخطي المتعدد المشار إليها أعلاه، وذلك باستخدام حزمة البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وفيما يلي عرض لنتائج اختبار فروض البحث:

#### ٧-٤-٧-١ نتائج اختبار الفرض الأول:

يوضح جدول رقم (٦) قيمة معامل التحديد المعدل والقوة التفسيرية للنموذج ككل، وقيم ومستوى معنوية معاملات معادلة الانحدار.

جدول رقم (٦): نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرض البحث الأول

Model Summary					
Adjusted R Square		٦.٣٨٨		F Value	
Durbin-Watson		٠.٠٠٠		P Value للنموذج	
Collinearity Statistics	P-Value	T-test	Coefficients	الإشارة المتوقعة	المتغير
VIF	٠.١٣٠	١.٥١٨	٠.٠٧٨	؟؟	ثابت الانحدار
١.٢٤٧	٠.٠١٦	٢.٤٢٢	٠.٠٢٢	+ أو -	Audit Type
١.٢٤٤	٠.٠٧٥	١.٧٨٩-	٠.٠١٠ -	-	Firm Size
١.٢٢٥	٠.٠٩١	١.٦٢٩	٠.٠٣٠	+	Leverage
١.٢٤٥	٠.٠٤٩	١.٩٤١	٠.٠٨٤	-	ROA
١.١٣١	٠.٠٦٥	١.٨٥٥	٠.٠٠٢	؟؟	Tenure
تم أخذها في الحسبان					السنة
تم أخذها في الحسبان					طبيعة الصناعة

تشير نتائج تحليل الانحدار -جدول رقم (٦) - إلى معنوية النموذج في تفسير التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية (المتغير التابع)؛ حيث تبلغ إحصائية (F) (٦.٣٨٨) بمستوى معنوية (P-Value) أقل من ١%، كما تبلغ قيمة إحصائية اختبار Durbin-Watson (١.٩٩٠) وهي قيمة قريبة جداً من القيمة (٢)؛ مما يدعم تحقق افتراض استقلالية البواقي في نموذج الانحدار؛ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي؛ ومن ثمّ؛ توافر أحد شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى. ومن جهة أخرى؛ نجد أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (٥)؛ وبالتالي؛ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (سليمان ٢٠٠٨).

كما يبلغ معامل التحديد المعدل "Adjusted R Square" (١٢.٢%)، ويعني ذلك أن (١٢.٢%) من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة؛ وهي: مدخل المراجعة المشتركة، وحجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، وطول فترة الارتباط بين الشركة والمراجع الخارجي. ويلاحظ انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج، وهو ما يتفق مع نتائج الدراسات السابقة في مجال المراجعة المشتركة وإدارة الأرباح (Francis et al., 2009; Holm and Thinggaard, 2010; Lesage et al., 2011; Andre et al., 2014; Ittonen and Trønnes, 2015; Velte and Azibi, 2015)، بما يدعو إلى إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية.

كما يتضح وجود تأثير إيجابي ذو دلالة معنوية ( $P\text{-Value} < 0.05$ ) لمدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، مقارنة بمدخل المراجعة الفردية باستخدام اختبار (T)؛ وهو ما يعني قبول فرض الدراسة الأولى القائلة بوجود علاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، حيث يبدو أن تطبيق مدخل المراجعة المشتركة يتيح الفرصة للإدارة بالتلاعب في الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، ويتفق ذلك مع ما توصلت إليه دراسة (Deng et al. (2014)؛ ويرى الباحث أن تلاعب إدارة الشركات في الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية في ظل تطبيق مدخل المراجعة المشتركة قد يرجع إلى ظهور مشكلة الركوبة المجانية أو الاتكالية؛ حيث قد يعتمد أحد مراقبي الحسابات على جهد مراقب الحسابات الآخر أثناء عملية المراجعة؛ بما قد يؤثر بالسلب على دقة أدلة المراجعة؛ وبالتالي؛ على جودة المراجعة. بالإضافة إلى إمكانية عدم وجود تعاون كافٍ بين مراقبي الحسابات عند القيام بعملية مراجعة مشتركة؛ نظراً لظروف المنافسة في سوق المراجعة بما يدفعهما إلى حماية أسرار

وطريقة أداء العمل؛ بما قد يضر بجودة المراجعة ويعطي للشركات فرصة للتلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، ويتفق ذلك مع ما اشارت إليه عدد من الدراسات السابقة (Marmousez, 2008; Holm and Thinggaard, 2010; Zerni et al., 2010; Zerni et al., 2012; Muraz and Ziesenib, 2014; Ittonen and Trønnes, 2015) إلى جانب ذلك قد يترتب على تفعيل مدخل المراجعة المشتركة الإضرار باستقلال مراقبي الحسابات؛ لأنها تعطي فرصة لشراء الرأي نتيجة المنافسة بين مراقبي الحسابات والتي قد تخلق الحافز لديهما لإرضاء العميل بما يضر أيضاً بجودة المراجعة (Deng et al., 2014).

أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية؛ فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى وجود تأثير سلبي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.10$ ) لحجم الشركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية؛ ويرجع ذلك إلى أن الشركات كبيرة الحجم تتعرض لمزيد من التدقيق من قبل المحللين الماليين والمستثمرين؛ بما يؤثر بالسلب على قدرتها على إدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Gerayli et al., 2011; Lesage et al., 2011; Memiş and Çetenak, 2012; Zang, 2012; Curuk and Yassar, 2014; Ittonen and Trønnes, 2015). ووجود تأثير إيجابي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.10$ ) لدرجة الرفع المالي على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، بما يدل على قيام الشركات ذات درجة الرفع المالي المرتفعة بإدارة الأرباح، وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة (Becker et al., 1998; Gerayli et al., 2011; Lesage et al., 2011; Kouaib and Jarbou, 2014; Rutledge et al., 2014). كما يوجد تأثير إيجابي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.05$ ) لمعدل العائد على الأصول على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Lin et al., 2014; Ittonen and Trønnes, 2015; Kamolsakulchai, 2015; Velte and Azibi, 2015). وأخيراً؛ يوجد تأثير إيجابي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.10$ ) لطول فترة الارتباط بين المراجع ومنشأة العميل على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وهو ما يتفق مع ما توصلت إليه الدراسات السابقة (Myers et al., 2003; Chi et al., 2011; Mohamed and Habib, 2013).

#### ٧-٤-٧-٢ نتائج اختبار الفرضين الثاني والثالث:

يوضح جدول رقم (٧) قيمة معامل التحديد المعدل والقوة التفسيرية للنموذج ككل، وقيم ومستوى معنوية معاملات معادلة الانحدار الخاصة باختبار فرضي البحث الثاني والثالث.

جدول رقم (٧): نتائج تحليل الانحدار لاختبار فرضي البحث الثاني والثالث

Model Summary					
١٦%	Adjusted R Square	٦.٥١٣	F Value		
١.٧٦١	Durbin-Watson	٠.٠٠٠	P Value للنموذج		
Collinearity Statistics	P-Value	T-test	Coefficients	الإشارة المتوقعة	المتغير
VIF					
	٠.٠٧٢	١.٨٠٧	٠.٠٩٩	؟؟	ثابت الانحدار
١.٢٧٧	٠.٥٦٥	٠.٥٧٧-	٠.٠٠٦-	+ أو -	Audit Type
١.٠٧٤	٠.٠٠٠	٤.٥٩٩	٠.٣١٦	+	DA <sub>it</sub>
١.٢٦٢	٠.٩١	٠.١١٣-	٠.٠٠١ -	-	Firm Size
١.٢٤٠	٠.٢٢٦	١.٢١٥ -	٠.٠٢٤ -	+	Leverage
١.٢١١	٠.٠٠٢	٣.١٩٣	٠.١٤٧	-	ROA
١.١٢٨	٠.٠٤٥	٢.٠٢٠-	٠.٠٠٢ -	؟؟	Tenure
تم أخذها في الحسبان					السنة
تم أخذها في الحسبان					طبيعة الصناعة

وتشير نتائج تحليل الانحدار -جدول رقم (7) - إلى معنوية النموذج في تفسير التغيرات في إدارة التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية (المتغير التابع)، حيث تبلغ إحصائية (F) (٦.٥١٣) بمستوى معنوية (P-Value) أقل من ١%، كما تبلغ قيمة إحصائية اختبار Durbin-Watson (١.٧٦١)، وهي قيمة قريبة جداً من القيمة (٢) مما يدعم تحقق افتراض استقلالية البواقي في نموذج الانحدار؛ أي عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي؛ ومن ثم؛ توافر أحد شروط استخدام طريقة المربعات الصغرى؛ ومن جهة أخرى؛ نجد أن قيم معامل تضخم التباين (VIF) لجميع المتغيرات المستقلة أقل من (٥)؛ وبالتالي؛ لا يوجد ازدواج خطي بين المتغيرات المستقلة (سليمان ٢٠٠٨).

ويبلغ معامل التحديد المعدل "Adjusted R Square" (١٦%)؛ ويعني ذلك أن (١٦%) من التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية يتم تفسيرها بواسطة التغيرات في المتغيرات المستقلة؛ وهي: مدخل المراجعة المشتركة، والقيمة المطلقة للاستحقاقات الاختيارية، وحجم الشركة، ودرجة الرفع المالي، ومعدل العائد على الأصول، وطول فترة الارتباط بين الشركة والمراجع الخارجي، ويلاحظ انخفاض المقدرة التفسيرية للنموذج بما يدعو إلى إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية.

كما يتضح عدم وجود تأثير ذو دلالة معنوية ( $P\text{-Value} > 0.10$ ) لمدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، مقارنة بمدخل المراجعة الفردية باستخدام اختبار (T)؛ وهو ما يعني رفض فرض الدراسة الثاني القائل بوجود علاقة بين تطبيق مدخل المراجعة المشتركة وممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية. ويرى الباحث أن ما توصلت إليه الدراسات السابقة من وجود علاقة إيجابية بين جودة المراجعة -مقاسه بحجم شركة المراجعة- وإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية قد يكون ناتج عن أن هذه الدراسات قد أجريت في ظل دول تطبق قوانين متشددة تحمي حقوق المستثمرين، مثل قانون SOX، وليس عن جودة المراجعة، حيث توصلت دراسة Cohen et al. (2008) إلى أن إدارة الشركات في الولايات المتحدة الأمريكية قد تحولت من إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات إلى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية بعد تطبيق قانون SOX، وهو ما يعني أن المديرين في ظل القوانين المتشددة يحاولون تجنب إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات والاتجاه نحو إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية لتحقيق الأرباح المستهدفة، وهو ما تؤيده دراسة Rutledge et al. (2014) والتي توصلت إلى أنه قبل تطبيق قانون SOX كانت الشركات عملاء مكاتب المراجعة الأربعة الكبار تقوم بالتلاعب في الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية بمستوى أعلى من الشركات عملاء مكاتب المراجعة من غير الأربعة الكبار، وهو ما يتنافى مع القول بأن جودة المراجعة تزداد مع زيادة حجم شركة المراجعة، أما بعد تطبيق قانون SOX حدث انخفاض في إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية للشركات عملاء مكاتب المراجعة الأربعة الكبار وتحولت إلى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ وبالتالي فإن انخفاض إدارة الأرباح باستخدام الاستحقاقات الاختيارية؛ والتحول إلى إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية؛ يرجع إلى تطبيق قانون SOX وليس لجودة المراجعة أو لكونها مراجعة فردية أو مراجعة مشتركة. بناءً على ذلك، قد يكون عدم وجود تأثير معنوي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية ناتج عن عدم توافر بيئة قانونية توفر الحماية الكافية لحقوق المستثمرين وباقي أصحاب المصالح في مصر.

كما تشير النتائج إلى وجود علاقة إيجابية معنوية ( $P\text{-Value} < 0.01$ ) بين إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وإدارة التدفقات النقدية التشغيلية كمؤشر لإدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وهو ما يعني أن الشركات محل الدراسة تقوم بممارسات إدارة الأرباح من خلال كل من الاستحقاقات الاختيارية، والعمليات الحقيقية؛ بما يؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية، وهو ما يعني قبول فرض الدراسة الثالث القائل بوجود علاقة بين ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية وممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، ويتفق ذلك مع نتائج عدد من الدراسات السابقة (Matsuura, 2008; Zhang, 2009).

Shuang et al., 2010; Ibrahim et al., 2011; Banimahd and Aliabadi, 2013; Guo et al., 2013; Garven , 2015)

أما بالنسبة للمتغيرات الرقابية؛ فتشير نتائج التحليل الإحصائي إلى عدم وجود تأثير معنوي ( $P\text{-Value} > 0.10$ ) لحجم الشركة على إدارة الأرباح الحقيقية، وهو ما يتفق مع عدد من الدراسات السابقة (رضوان ٢٠١٣؛ Baatour et al., 2012; Inaam et al., 2012; Matsuura, 2008; Garven, 2015; al., 2015) ، وعدم وجود تأثير معنوي ( $P\text{-Value} > 0.10$ ) لدرجة الرفع المالي على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وهو ما يتفق مع عدد من الدراسات السابقة (Banimahd and Aliabadi, 2013; Baatour et al., 2015; Garven, 2015) ، كما يوجد تأثير إيجابي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.05$ ) لمعدل العائد على الأصول على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وهو ما يتفق مع عدد من الدراسات السابقة (Chi et al., 2012; Zang, 2012; Lee, 2012; Inaam et al., 2012; al., 2011) . وأخيراً؛ يوجد تأثير سلبي معنوي ( $P\text{-Value} < 0.05$ ) لطول فترة الارتباط بين المراجع ومنشأة العميل على إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية، وهو ما يتفق مع دراسة (Chi et al. (2011)، والتي توصلت إلى وجود تأثير سلبي معنوي لطول فترة الارتباط بين المراجع ومنشأة العميل على إدارة التدفقات النقدية التشغيلية غير العادية.

## ٧-٥ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

بشأن نتائج البحث، توصل الباحث للنتائج التالية:

- وجود تأثير إيجابي معنوي لمدخل المراجعة المشتركة على إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، وهو ما يعنى أن التطبيق الاختياري لمدخل المراجعة المشتركة يعطي الفرصة لإدارة الشركات للتلاعب في الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية، وقد يرجع ذلك لظهور مشكلة الركوبة المجانية أو عدم وجود تعاون بين مراقبي الحسابات أو ظهور ما يسمى بشراء الرأي.
- لا يوجد تأثير معنوي لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على ممارسات إدارة الأرباح من خلال العمليات الحقيقية مقارنة بتفعيل مدخل المراجعة الفردية، وقد يكون ذلك ناتج عن ضعف القوانين التي تحمي حقوق المستثمرين، ومن ثم؛ انخفاض جودة المراجعة.
- تقوم الشركات محل الدراسة بممارسات إدارة الأرباح من خلال كلٍ من الاستحقاقات الاختيارية، والعمليات الحقيقية؛ بما يؤثر على التدفقات النقدية التشغيلية، بصورة تكاملية.

وبشأن توصيات البحث فإن النتائج التي توصل إليها الباحث تفوده لأن يوصي بما يلي:

- ضرورة قيام الجهات المنظمة لمهنة المراجعة في مصر بإصدار معيار مراجعة يتناول مسؤوليات مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة بالإضافة إلى وضع إرشادات تضمن وجود مستوى مقبول من التعاون بين مراقبي الحسابات لتحقيق جودة المراجعة المستهدفة، لا سيما وأن مدخل المراجعة المشتركة يتم تطبيقه في مصر بصورة إلزامية في البنوك وصناديق الاستثمار وشركات الإيداع والقيود المركزي وشركات التمويل العقاري وشركات توظيف الأموال وصندوق حماية المستثمر.

- ضرورة الرقابة على عملية إجراء المراجعة المشتركة المقررة بالقوانين الحالية من خلال الجهات الرقابية ذات الصلة مثل هيئة الرقابة المالية لحين صدور معيار مراجعة خاص بها، حتى لا يتحول تطبيق هذا المدخل إلى مجرد شكل صوري يهدف إلى التأثير على تصورات أصحاب المصالح لجودة المراجعة دون تحقيق المنافع المرجوة منه.

- تغليظ العقوبات في حالة وجود أي اتفاق بين مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة يؤدي إلى جعل عملية المراجعة المشتركة مجرد عملية صورية وتحويلها إلى عملية مراجعة فردية.

- يجب على مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة التعاون معاً وتبادل المعلومات بما يضمن تحقيق عملية المراجعة بالجودة المطلوبة.

- ضرورة تفعيل القوانين الخاصة بحماية حقوق المستثمرين وبقاى أصحاب المصالح وتغليظ العقوبات في حالة اصدار مراقبي الحسابات لتقرير مراجعة برأى يخالف الحقيقية لما لذلك من أثر إيجابي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- على المنظمين والمستثمرين وبقاى أصحاب المصالح الانتباه إلى وجود أساليب أخرى لإدارة الأرباح قد تستخدمها الإدارة بخلاف الطرق المحاسبية.

- على الباحثين إجراء المزيد من البحوث لاكتشاف المزيد من المتغيرات المستقلة التي يمكن أن تفسر التغيرات في ممارسات إدارة الأرباح من خلال الاستحقاقات الاختيارية ومن خلال العمليات الحقيقية في ظل البيئة المصرية.

وبشأن مجالات البحث المقترحة فإن الباحث يرى أن هناك العديد من الموضوعات المتعلقة بمدخل المراجعة المشتركة تحتاج إلى دراسة في واقع الممارسة المصرية، ومن هذه الموضوعات:

- دراسة دوافع الشركات لاتخاذ قرار تفعيل مدخل المراجعة المشتركة بصورة اختيارية بدلاً من مدخل المراجعة الفردية.

- دراسة اسس اختيار ثنائي مراقبي الحسابات المشتركين معاً في عملية المراجعة المشتركة.
- استقصاء آراء المراجعين الخارجيين حول الاختلافات في إجراءات المراجعة والمتعلقة بتقييم الخطر وتخطيط المراجعة وتوزيع المهام في ظل التطبيق الاختياري للمراجعة المشتركة والتطبيق الاجباري لها.
- دراسة مقارنة لأثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على جودة التقارير المالية مقارنة بمدخل المراجعة الثنائية.
- دراسة أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على درجة تركيز سوق المراجعة.
- دراسة أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على اتعاب المراجعة.
- دراسة أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على إعادة اعداد القوائم المالية.





## قائمة المراجع

### أولاً: المراجع العربية

١. رضوان، احمد جمعه احمد. ٢٠١٣. أثر جودة المراجعة على أساليب إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية. المجلة المصرية للدراسات التجارية-كلية التجارة جامعة المنصورة، ٣ (٣٧): ٣٤٧-٤١٩.
٢. سليمان، أسامة ربيع أمين ٢٠٠٧. التحليل الإحصائي باستخدام برنامج SPSS الطبعة الثانية، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة-جامعة المنوفية.
٣. وزارة التجارة والصناعة. ٢٠٠٣. القانون رقم (٨٨) البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد. متاح على: <http://www.mfti.gov.eg>

### ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Ahadiat, N. and Hefzi, H. 2012. An Investigation of Earnings Management Practices: Examining Generally Accepted Accounting Principles. **International Journal of Business and Social Science** 3(14):245-251.
2. Al-Thuneibat, A.A., Al-Issa, R.T. and Baker, R.A. 2011. Do audit tenure and firm size contribute to audit quality?: Empirical evidence from Jordan. **Managerial Auditing Journal** 26(4):317-334.
3. André, P., Broye, G., Christopher Pong, C. and Schatt, A. 2015. Are Joint Audits Associated with Higher Audit Fees?. **European Accounting Review**, Available at: <http://dx.doi.org/10.1080/09638180.2014.998016>.
4. Anis, A. 2014. Auditors' perception of audit firm rotation impact on audit quality in Egypt. **Accounting and Taxation** 6(1):105-120.
5. Arens, A.A., Elder, R.J. and Beasley, M.S. 2014. **Auditing and assurance services: an integrated approach**, 15th edition, Pearson Education.
6. Baatour, K., Ben Othman, H. and Hussainey, K. 2015. The effect of multiple directorships on real and accrual-based earning management: Evidence from Saudi listed firms. Cairo University International Conference on Accounting – CUICA.
7. Banimahd, B. and Aliabadi, M. J. 2013. A study on relationship between earnings management and operating cash flows management: Evidence from Tehran Stock Exchange. **Management Science Letters** 3:1677-1682.
8. Beneish, M. D. 2001. Earnings Management: A Persepective. **Managerial Finance** 27(12):3-17.
9. Bisogno, M. and DeLuca, R. 2016. Voluntary joint audit and earnings quality: Evidence from Italian SMEs. **International Journal of Business Research and Development** 5(1):1-22.

10. Burnett, B.M., Cripe, B. M., Martin, G. W. and Mc-Allister, B.P. 2012. Audit quality and the trade-off between accretive stock repurchases and accrual-based earnings management. **The Accounting Review** 87(6):1861-1884.
11. Chi, W., Lisic, L.L. and Pevzner, M. 2011. Is enhanced audit quality associated with greater real earnings management?. **Accounting Horizons** 25(2):315-335.
12. Clikeman, P. 2003. Where auditors fear to tread. **Internal Auditor** 60 (4): 75-79.
13. Cohen, D. A., Dey, A. and Lys, T.Z. 2008. Real and accrual-based earning management in the pre-and post-Sarbanes-Oxley periods. **The Accounting Review** 83(3):757-786.
14. .... and Zarowin, P. 2010. Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings. **Journal of Accounting and Economics** 50(1):2-19.
15. Comprix, J. and Huang, H. 2015. Does auditor size matter? Evidence from small audit firms. **Advances in Accounting, incorporating Advances in International Accounting** 31:11-20.
16. Curuk, T. and Yasar, A. 2014. The association between earnings management and auditor reporting: Evidence from Turkish stock market. **International Journal of Academic Research** 6(3):53-64.
17. DeAngelo, L.E. 1981. Auditor size and audit quality. **Journal of accounting and Economics** 3(3):183-199.
18. Dechow, P.M., Salon, R.G. and Sweeney, A.P. 1995. Detecting earning management. **Accounting Review** 70(2):193-225.
19. ...., Richardson, S.A. and Tuna, A.I. 2000. Are benchmark beaters doing anything wrong? Available at: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=222552](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=222552).
20. Deng, M., L. U.T., Simunic, D.A. and Ye, M. 2014. Do Joint audits improve or impair audit quality?. **Journal of Accounting Research** 52(5):1029-1060.
21. DuCharme, L.L., Malatesta, P.H. and Sefcik, S.E. 2004. Earnings management, stock issues, and shareholder lawsuits. **Journal of Financial Economics** 71:27-49.
22. Enomoto, M., Kimura, F. and Yamaguchi, T. 2015. Accrual-based and real earnings management: An international comparison for investor protection. **Journal of Contemporary Accounting & Economics** 11:183-198.
23. Francis, J.R., Richard, C. and Vanstraelen, A. 2009. Assessing France's joint audit requirement: Are two heads better than one. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 28(2):35-63.
24. Garven, S. 2015. The effect of board and audit committee characteristics on real earnings managements :Do boards and audit committees play a

- roal in its promotion or constraint?. **Academy of Accounting and Financial Studies Journal** 19(1):67-84.
25. Gerayli, M.S., Yanesari, A.M. and Ma'atooft, A.R. 2011. Impact of audit quality on earnings management: Evidence from Iran. **International Research Journal of Finance and Economics** 66:77-84.
  26. Graham, J.R. Harvey, C.R. and Rajgopal, S. 2005. The economic implication of corporate financial reporting. **Journal of Accounting and Economics** 40(1-3):3-73.
  27. Guo, H., Wang, F. and Zhang, J. 2013. Attitudes of Chinese listed enterprises toward cash flow manipulation: A resource dependence perspective. **The Journal of Applied Business Research** 29(1):263-274.
  28. Haapamäki, E., Järvinen, T., Niemi, L. and Zerni, M. 2012. Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. **European Accounting Review**, Forthcoming. Available at: <http://ssrn.com/abstract=2016847>.
  29. Habib, A., Jiang, H. and Zhou, D. 2014. Audit quality and the market pricing of earnings and earnings components in China. **Asian Review of Accounting** 22(1):20-34.
  30. Hakim, F. and Omri, A. 2010. Quality of the external auditor, information asymmetry, and bid-ask spread: Case of the listed Tunisian firms. **International Journal of Accounting and Information Management** 18(1):5-18.
  31. Haw, I., Qib, D. and Wu, W. 2001. The nature of information in accruals and cash flows in an emerging capital market: The case of China. **The International Journal of Accounting** 36:391-406.
  32. Healy, P.M. and Wahlen, J.M. 1999. A review of earnings management literature and its implication for standard setting. **Accounting Horizons** 13(4):365-383.
  33. Holm, C. and Thinggaard, F. 2010. Joint audits - benefit or burden?. Working paper. Available at: [http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=41702867](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=41702867).
  34. Ibrahim, S., Xu, L. and Rogers, G. 2011. Real and accrual-based earnings management and its legal consequences: Evidence from seasoned equity offerings. **Accounting Research Journal** 24(1):50-78.
  35. Inaam, Z., Khmoussi, H. and Fatma, Z. 2012. Audit quality and earnings management in the Tunisian context. **International Journal of Accounting and Financial Reporting** 2(2):17-33.
  36. Ittonen, K. and Trønnes, P. 2015. Benefits and costs of appointing joint audit engagement partners. **Auditing: A Journal of Practice & Theory** 34(3):23-46.
  37. Jones, J. J. 1991. Earnings management during import relief investigations. **Journal of Accounting Research**. 29(2):193-228.

38. Jong, A. and Mertens, G. 2014. How does earnings management influence investor's perceptions of firm value? Survey evidence from financial analysts. **Review of Accounting Studies** 19(2):606-627.
39. Jordan, C. E., Clark, S.J. and Hames, C.C. 2010. The impact of audit quality on earnings management to achieve user reference points in EPS. **Journal of Applied Business Research** 26(1):19-30.
40. Kamel, H. and Elbanna, S. 2009. Assessing the perception of the quality of reported earnings in Egypt. **Managerial Auditing Journal** 25(1):32-52.
41. Kamolsakulchai, M. 2015. The impact of the audit committee effectiveness and audit quality on financial reporting quality of listed company in stocks exchange of Thailand. **Review of Integrative Business and Economics Research** 4(2):328-341.
42. Kouaib, A and Jarbou, A. 2014. External audit quality and ownership structure interaction and impact on earnings management of industrial and commercial Tunisian sectors. **Journal of Economics, Finance and Administrative Science** 19:78-89.
43. Lee, L.F. 2012. Incentives to inflate reported cash from operations using classification and timing. **The Accounting Review** 87(1):1-33.
44. Lesage, C., Ratzinger-Sakel, N. and Kettunen, J. 2011. Is joint audit good or bad? Efficiency perspective evidence from three European countries. **CAAA Annual Conference**. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1982732> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1982732>
45. Lin, C., Lin, H. and Yen, A. 2014. Dual audit, audit firm independence, and auditor conservatism. **Review of Accounting and Finance** 13(1):65-87.
46. Lobo, G., Paugam, L., Zhang, L. and Casta, J. 2014. Effect of joint auditor pair composition on conservatism: Evidence from impairment tests. Available at: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/hal-00993007/document>.
47. Markarian, G., Pozza, L. and Prencipe, A. 2008. Capitalization of R&D costs and earnings management: Evidence from Italian listed companies. **The International Journal of Accounting** 43:246-267.
48. Marmousez, S. 2008. The choice of joint-auditors and earnings quality: Evidence from French listed companies. **CAAA Annual Conference Paper**. Available at: <http://ssrn.com/abstract=1330061> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.1330061>.
49. Matsuura, S. 2008. On the relation between real earnings management and accounting earnings management: Income smoothing perspective. **Journal of International Business Research** 7(3):63-77.
50. McVay, S. 2006. Earnings Management using classification shifting: An examination of core earnings and special items. **The Accounting Review** 81(3):501-531.

51. Memiş,M.Ü. and Çetenak,E.H. 2012. Earnings management, audit quality and legal environment: An international comparison. **International Journal of Economics and Financial Issues** 2(4):460-469.
52. Merchant,K. and Rockness,J.1994. An ethhics of managing earning: An empirical investigation. **Journal of Accounting and Public Policy** 13:79-94.
53. Miloud,T. 2014. Earnings management and initial public offerings: An empirical analysis.**The Journal of Applied Business Research** 30(1):117-134.
54. Mohamed,D.M. and Habib,M.H. 2013.Auditor independence,audit quality and the manadatory auditor rotation in Egypt. **Education, Business and Society Contemporary Middle Eastern Issues** 6(2):116-144.
55. Muraz,M. and Ziesenib,R. 2014. How do reputation and liability regimes affect audit quality in a joint audit setting. **German Economic Association of Business Administration**, Available at:[http://geaba.de/DP/DP-14\\_23.pdf](http://geaba.de/DP/DP-14_23.pdf).
56. Myers, J.N., Myers, L.A. and Omer, T.C. 2003. Exploring the term of the auditor-client relationship and the quality of earnings: A case for mandatory auditor rotation.**The Accounting Review** 78(3):779-799.
57. Okolie,A.O.,Izedonmi,F.O. and Enofe,A.O.2014. Audit Quality and Cash – Based Earnings Management of Quoted Companies in Nigeria.**Journal of Finance and Investment Analysis** 3(1):35-50.
58. Piot,C. 2007. Auditor concentration in a joint-auditing environment: The French market 1997-2003. **Managerial Auditing Journal** 22(2):161-176.
59. Quick,R. 2012. EC Green paper proposals and audit quality. **Accounting in Europe** 9(1):17-38.
60. Ratzinger-Sakel,N.V.,Audoussset-coulier,S.,Kettunen,J.andLesage, C.2013.Joint audit issues and challenges for researchers and policy-makers. **Accounting in Europe** 10(2):175-199.
61. Roychowdhury,S. 2006. Earnings management through real activities manipulation. **Journal of Accounting and Economics** 42:335-370.
62. Rusmin,R. 2010. Auditor quality and earnings management: Singaporean evidence. **Managerial Auditing Journal** 25(7):618-638.
63. Rutledge,R.W.,Karim ,K.E.and Luo,X. 2014. The Effects of SOX on Firms Audited by Big-4 versus Non-Big-4 audit firms. **Journal of Accounting and Finance** 14(1):86-102.
64. Schipper, K. 1989.Earnings management.**Accounting Horizons** 3(4):91-102.
65. Scott ,W. 2003. **Financial Accounting Theory**.Third Canadian edition, Prentice Hall.

66. Shuang,X., Xiang,C.and Hong,G. 2010. Are cash flows managed?: Empirical evidence from quarterly financial statements of listed Chinese firms.Available at:  
<http://www.sinoss.net/qikan/uploadfile/2010/1130/8946.pdf>
67. Sikka,P.2009 .Financial crisis and the silence of the auditors. **Accounting,Organizations and Society** 34(6-7):868-873
68. Siregar, S.V.and Utama, S. 2008. Type of earnings management and the effect of ownership structure, firm size, and corporate-governance practices: Evidence from Indonesia. **The International Journal of Accounting** 43:1-27.
69. Velte, P.and Azibi, J. 2015.Are joint audits a proper instrument for increased audit quality.**British Journal of Applied Science and Technology**7(6):528-551.
70. Watts, R and Zimmerman, J.1990.Positive Accounting Theory:A ten year perspective.**The Accounting Review** 65:131-156.
71. Yaping, N.2005. The theoretical framework of earnings management. **Canadian Social Science** 1(3):32-38.
72. Yaşar, A. 2013. Big Four Auditors, Audit Quality and Earnings Management: Evidence from Turkish Stock Market. **International Journal of Business and Social Science** 4(17):153-163.
73. Zang, A.Z. 2012. Evidence on the trade-off between real activities manipulation and accrual-based earnings management. **The Accounting Review** 87(2):675-703.
74. Zerni,M., Kallunki,J.and Nilsson,H.2010. The entrenchment problem, corporate governance mechanisms, and firm value. **Contemporary Accounting Research** 27(4):1169-1206.
75. ....,Haapamaki,E., Jarvinen,T. and Niemi, I.2012. Do joint audits improve audit quality? Evidence from voluntary joint audits. **European Accounting Review** 21(4):731-765.
76. Zhang, R.2006. Cash flow management, incentives, and market pricing. Available at:[http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract\\_id=817324](http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=817324).
77. ....2009. Cash flow management in the Chinese stock market: An empirical assessment with comparison to the U.S.market. **Frontiers of Business Research in China** 3(2):301-322.
78. Zhu,T., Lu,M., Shan,Y. and Zhang,Y.2015.Accrual-based and real activity earnings management at the back door: Evidence from Chinese reverse.**Pacific-Basin Finance Journal**.Avialable at:  
<http://dx.doi.org/10.1016/j.pacfin.2015.01.008>.